A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.73
8 February 1993

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

مخضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٣٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد غانيف (بلغاريا)

- منح مركز المراقب لحركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية أو جامة الدول العربية أو كلتاهما : تقرير اللجنة السادسة [١٢٥]

- حالة البروتوكولين الإضافيي لاتفاقيات جنيف المبرمة عام ١٩٤٩ بشأن حماية ضحايا المنازعات المسلحة : تقرير اللجنة السادسة [١٢٦]

- النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين : تقرير اللجنة السادسة [١٢٧]

- عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي : تقرير اللجنة السادسة [١٢٨]

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

92-62020 ٠١٤٨ث(٩٣)

- تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والاربعين : تقرير اللجنة السادسة [١٢٩]

- اتفاقية بشأن حصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية : تقرير اللجنة السادسة [١٣٠]

- تقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخامسة والعشرين : تقرير اللجنة السادسة [١٣١]

- النظر في مشاريع المواد المتعلقة بمركز حامل الحقيبة الدبلوماسية ومركز الحقيبة الدبلوماسية التي لا يرافقها حامل ، وفي مشروعي بروتوكوليها الاختياريين : تقرير اللجنة السادسة [١٣٢]

- تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف : تقرير اللجنة السادسة [١٣٣]

- البروتوكول الإضافي لاتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية المتعلقة بالوظائف القنصلية : تقرير اللجنة السادسة [١٣٤]

- حماية البيئة في أوقات النزاع المسلح : تقرير اللجنة السادسة [١٣٥]

- طلب استصدار فتوى من محكمة العدل الدولية : تقرير اللجنة السادسة [١٣٦]

- تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة [١٥١]

(أ) تقرير اللجنة السادسة

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

تقديم مساعدة دولية طارئة لتعمير أفغانستان المنكوبة بالحرب : مشروع القرار [١٤١]

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

البنود ١٢٥ إلى ١٣٦ و ١٥١ من جدول الأعمال

منح مركز المراقب لحركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية أو جامة الدول العربية أو كلتاهما : تقرير اللجنة السادسة (A/47/580)

حالة البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف المبرمة عام ١٩٤٩ بشأن حماية ضحايا المنازعات المسلحة : تقرير اللجنة السادسة (A/47/581)

النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين : تقرير اللجنة السادسة (A/47/582)

عقد الامم المتحدة للقانون الدولي : تقرير اللجنة السادسة (A/47/583)

تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والاربعين : تقرير اللجنة السادسة (A/47/584)

اتفاقية بشأن حصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية : تقرير اللجنة السادسة (A/47/585)

تقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخامسة والعشرين : تقرير اللجنة السادسة (A/47/586)

النظر في مشاريع المواد المتعلقة بمركز حامل الحقيبة الدبلوماسية ومركز الحقيبة الدبلوماسية التي لا يرافقها حامل ، وفي مشروعي بروتوكوليها الاختياريين : تقرير اللجنة السادسة (A/47/587)

تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف : تقرير اللجنة السادسة (A/47/589)

البروتوكول الإضافي لاتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية المتعلقة بالوظائف القنصلية : تقرير اللجنة السادسة (A/47/590)

حماية البيئة في أوقات النزاع المسلح : تقرير اللجنة السادسة (A/47/591)

طلب استصدار فتوى من محكمة العدل الدولية : تقرير اللجنة السادسة (A/47/713)

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة

(أ) تقرير اللجنة السادسة (A/47/588)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/47/714)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة السادسة بشأن البنود من ١٣٥ الى ١٣٦ ، و ١٥١ من جدول الاعمال .

ونظرا لرغبة الدول الاعضاء في الانتهاء من كل تقارير اللجنة السادسة مرة واحدة وبسرعة ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند ١٥١ من جدول الاعمال في هذه الجلسة ، على الرغم من أن المادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة تنص على أنه لا يجوز النظر في أي بند إضافي إلا بعد إنقضاء سبعة أيام من إدراجه علي جدول الاعمال ؟

إذا لم أسمع أي إعتراض ، سيتقرر الامر على هذا النحو .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرجو من مقرر اللجنة السادسة ، السيد وائل كمال أبو المجد ، ممثل مصر ، أن يعرض تقارير اللجنة السادسة في بيان واحد .

السيد أبو المجد (مصر) ، مقرر اللجنة السادسة ، (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة تقارير اللجنة السادسة عن أعمالها بشأن ١٣ بندا من بنود جدول الاعمال المخصصة لها في هذه الدورة . وترد تلك التقارير في الوثائق من A/47/580 الى A.47/591 و A/47/713 .

وقبل أن عرض كل تقرير من هذه التقارير على النحو الذي تظهر عليه في اليومية ، أود أن أبدي بضعة تعقيبات عامة . إن المناخ البناء الذي تميزت به المداولات في اللجنة السادسة خلال السنوات القليلة الماضية ساد هذا العام أيضا - بل بدرجة أكبر . ومن ثم ، نجحت اللجنة في اعتماد رقم قياسي بلغ ١٢ قرارا ومقررا من بين ١٣ قرارا ومقررا دون تصويت .

سيوافق المشاركون في أعمال اللجنة في هذه الدورة أن رئيس اللجنة أسهم إسهاما كبيرا في هذا النجاح . ويستحق التهنئة أيضا رئيسا الفريقين العاملين اللذين أنشأتهما اللجنة السادسة في هذه الدورة ، وهما رئيس الفريق العامل المعني بحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية ورئيس الفريق العامل المعني بعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي ، وكذلك رئيس المشاورات غير الرسمية بشأن البروتوكول الإضافي لاتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية المتعلقة بالوظائف القنصلية ورئيس المشاورات غير الرسمية بشأن مشاريع المواد المتعلقة بمركز حامل الحقيبة الدبلوماسية ومركز الحقيبة الدبلوماسية التي لا يرافقها حامل ومشروعي برتوكوليهما الاختياريين .

أشرع الآن في عرض تقارير اللجنة السادسة بدءا بالوثيقة A/47/580 ، التي تتضمن التقرير المقدم في إطار البند ١٢٥ من جدول الأعمال ، المعنون "منح مركز المراقب لحركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية أو جامعة الدول العربية أو كلتاهما" . ويرد مشروع القرار الذي أوصت اللجنة السادسة الجمعية باعتماده في الفقرة ٩ من التقرير .

يذكر مشروع القرار ، في ديباجته بقرار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتمثيل الدول في علاقاتها مع المنظمات الدولية والمتعلق بمنح مركز المراقب لحركات التحرير الوطني وبالممارسة الحالية المتمثلة في دعوة هذه الحركات إلى الاشتراك بصفة مراقب في أعمال المنظمات الدولية . وستحث الجمعية ، في منطوق مشروع القرار ، جميع الدول ، التي لم تنظر بعد في مسألة الانضمام إلى اتفاقية فيينا المعنية بتمثيل الدول في علاقاتها مع المنظمات الدولية ذات الطابع العالمي ، والتي لم تمنح بعد وفود حركات التحرير الوطني السالفة الذكر التسهيلات والامتيازات والحصانات اللازمة لاضطلاعها بمهامها ، على أن تفعل ذلك .

وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار بتصويت مسجل بأغلبية ٦١ صوتا مقابل ٩ أصوات ، مع امتناع ٢٨ عضوا عن التصويت .

أنتقل الآن إلى تقرير اللجنة السادسة الوارد في الوثيقة A/47/581 ، والمقدم في إطار البند ١٣٦ ، المعنون "حالة البرتوكولين الاضافيين لاتفاقيات جينيف المبرمة عام ١٩٤٩ بشأن حماية ضحايا المنازعات المسلحة" . ومشروع القرار الذي توصي اللجنة السادسة الجمعية باعتماده مستنسخ في الفقرة ٨ من التقرير .

وبموجب أحكام ديباجة مشروع القرار ، تلاحظ الجمعية العامة مع الارتياح أن اللجنة الدولية لتقصي الحقائق قد باشرت أعمالها بموجب المادة ٩٠ من البروتوكول الاضافي الاول . وتؤكد أيضا الحاجة إلى دعم وتنفيذ مجموعة القواعد الموجودة التي تؤلف القانون الانساني الدولي ، وإلى قبول ذلك القانون على نطاق عالمي . وفي منطوق مشروع القرار ، تلاحظ الجمعية ، في جملة أمور ، أن عدد الدول الاطراف في البرتوكولين الإضافيين لا يزال محدودا بالمقارنة باتفاقيات جنيف . وبناء عليه ، تناشد الجمعية العامة جميع الدول الاطراف في اتفاقيات جنيف المعقودة في عام ١٩٤٩ ، التي لم تنظر بعد في أن تصبح أطرافا في البرتوكولين الاضافيين أن تفعل ذلك في أقرب موعد ممكن . كما تدعو الدول إلى لنظر في مسألة إصدار الإعلان المنصوص عليه في المادة ٩٠ من البروتوكول الاول .

وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون تصويت ، وآمل أن تفعل الجمعية نفس الشيء .

أنتقل الآن إلى تقرير اللجنة السادسة الوارد في الوثيقة A/47/582 ، والمقدم في إطار البند ١٢٧ من جدول الاعمال ، المعنون "النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة ابعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين" .

مشروع القرار الذي توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماده مستنسخ في الفقرة ٨ من التقرير .

بمقتضى ديباجة مشروع القرار ، تعلن الجمعية العامة عن قلقها إزاء عدم احترام حرمة البعثات الدبلوماسية والقنصلة والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين ،

وأيضا إزاء ما يرتكب من انتهاكات للامتيازات والحصانات الدبلوماسية والقنصلية ، وعلى وجه الخصوص إذا كانت تنطوي على أعمال عنف . في الفقرة ٢ من المنطوق ، تدين الجمعية العامة بقوة أعمال العنف التي ترتكب ضد البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين ، وكذلك ضد البعثات والممثلين لدى المنظمات الحكومية الولية وموظفي تلك المنظمات ، وتؤكد على أن تلك الأعمال لا يمكن تبريرها مكلقا . وفي الفقرة ٩ من المنطوق ، تطلب الجمعية إلى الامين العام أن يصدر سنويا تقريرا يشتمل على معلومات تستند إلى إجراء تقديم التقارير المنشأ بموجب قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، فيما يتعلق بانتهاكات حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين .

وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون تصويت ، وآمل أن تفعل الجمعية نفس الشيء .

أنتقل الآن إلى تقرير اللجنة السادسة المعروض على الاعضاء في الوثيقة A/47/583 ، المقدم في إطار البند ١٣٨ من جدول الاعمال ، المعنون "عقد الامم المتحدة للقانون الدولي" . ويرد مشروع القرار الذي توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماده في الفقرة ١٠ من التقرير .

تذكر ديباجة مشروع القرار بمقاصد العقد الاربعة الرئيسية ، وهي تعزيز قبول مبادئ القانون الدولي واحترامها ؛ تعزيز وسائل وأساليب التسوية السلمية للمنازعات بين الدول ، ومن بينها اللجوء إلى محكمة العدل الدولية وإيلاؤها الاحترام الكامل ؛ التشجيع على التطوير التدريجي للقانون الدولي وعلى تدوينه ؛ تشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه .

في منطوق مشروع القرار ، تعتمد الجمعية ، في جملة أمور ، برنامج الفترة الثانية (١٩٩٣ - ١٩٩٤) من عقد الامم المتحدة للقانون الدولي ، المرفق بالقرار . وتدعو أيضا جميع الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية المشار إليها في البرنامج إلى

أن تقوم بالانشطة ذات الصلة المحددة في ذلك البرنامج ، وإلى أن تقدم ، حسب الاقتضاء ، تقارير إلى الامين العام . وستدرج هذه المعلومات في تقرير الامين العام المطلوب تقديمه في الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار . ويطلب إلى الامين العام أيضا أن يستكمل تقريره على أساس سنوي بمعلومات جديدة عن أنشطة الامم المتحدة المتصلة بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه . فضلا عن ذلك ، تطلب الجمعية العامة إلى الامين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والاربعين الخطة المشار اليها في الجزء الخامس ، الفقرة ٣ ، من برنامج الفترة الثانية من العقد بشأن مسألة إمكانية عقد مؤتمر للامم المتحدة معني بالقانون الدولي العام .

اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون تصويت ، وآمل أن تحذو الجمعية حذوها .

أنتقل الآن إلى البند ١٢٩ من جدول الاعمال "تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والاربعين" . يرد تقرير اللجنة السادسة ذو الصلة في الوثيقة A/47/584 . وقد خصصت اللجنة السادسة ١٢ جلسة لهذا البند الهام . ويرد مشروع القرار الذي توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماده في الفقرة ٨ من هذه الوثيقة . وبموجب مشروع القرار تعرب الجمعية ، في جملة أمور ، عن تقديرها للجنة لما أنجزته من أعمال في دورتها الرابعة والاربعين وتوصي اللجنة بأن تواصل أعمالها بشأن المواضيع المدرجة في برنامجها الحالي . وتحيط الجمعية أيضا علما مع التقدير بالفصل الثاني من التقرير المخصص لمسألة إمكانية إنشاء قضاء جنائي دولي ؛ وتدعو الدول إلى تقديم تعليقات كتابية على هذه المسألة ؛ وتطلب إلى اللجنة أن تواصل أعمالها بشأن مسألة وضع مشروع نظام أساسي لمحكمة جنائية دولية بوصفها مسألة ذات أولوية اعتبارا من دورتها المقبلة ، على أن تبدأ بدراسة المسائل التي حددت في تقرير الفريق العامل وفي المناقشة التي جرت في اللجنة السادسة ، بغية صياغة نظام أساسي على أساس تقرير الفريق العامل .

(السيد أبو المجد ،
مقرر اللجنة السادسة)

هل لي أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لالفت انتباه الجمعية ، أولا ، إلى الفقرة ١٢ من مشروع القرار التي تدعو الدول إلى تقديم وجهات نظرها بشأن مجموعتي مشاريع المواد اللتين اعتمدتهما لجنة القانون الدولي مؤقتا في دورتها الثالثة والاربعين ، وثانيا ، إلى الفقرة ١٣ ، حيث تناشد الجمعية الدول القادرة على التبرع أن تفعل ذلك لان هناك حاجة ماسة إلى هذه التبرعات لعقد الحلقات الدراسية بتزامن مع دورات لجنة القانون الدولي .

وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار الذي أشرت إليه للتو دون تصويت . آمل أن تتمكن الجمعية من أن تحذو حذوها .

وفيما يتعلق بالبند ١٣٠ "اتفاقية بشأن حصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية" أوكلت اللجنة السادسة وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٥/٤٦ إلى الفريق العامل المفتوح العضوية مهمة النظر من ناحية في المسائل الجوهرية الناشئة عن مشاريع المواد المتعلقة بهذا الموضوع التي اعتمدتها لجنة القانون الدولي في عام ١٩٩١ ، ومن ناحية أخرى في مسألة عقد مؤتمر دولي لإبرام اتفاقية بشأن هذا الموضوع .

وفي تقرير الفريق العامل إلى اللجنة السادسة ، أوضح الفريق العامل أنه ، على الرغم من أن جميع الاقتراحات التوفيقية التي قدمت إليه لم تحظ حتى الآن بتأييد عام ، قد أسهم تبادل وجهات النظر في الدورة الحالية في توضيح المواقف القائمة . ومن ثم توصي اللجنة السادسة في تقريرها إلى الجمعية العامة (A/47/585) أن تعتمد الجمعية مشروع المقرر الوارد في الفقرة ١١ من نفس الوثيقة وبذلك تحيط الجمعية علما بتقرير الفريق العامل وتقرر أن تعيد إنشاء الفريق العامل في دورتها الثامنة والاربعين بنفس الولاية . وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع المقرر دون تصويت وآمل أن تعتمده الجمعية أيضا دون تصويت .

التقرير التالي للجنة السادسة الذي أتولى عرضه يرد في الوثيقة A/47/586 وقد قدم في إطار البند ١٣١ من جدول الاعمال المعنون "تقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخامسة والعشرين" . ومشروع القرار الذي توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماده مستنسخ في الفقرة ٩ من التقرير .

وبمقتضى ديباجة مشروع القرار تؤكد الجمعية العامة من جديد اقتناعها بأن تحقيق الاتساق والتوحيد التدريجيين للقانون التجاري الدولي من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في التعاون الاقتصادي الشامل فيما بين جميع الدول وفي القضاء على التمييز في التجارة الدولية ومن ثم في رفاه الشعوب قاطبة . وتعرب الجمعية عما يساورها من قلق إزاء تمثيل الخبراء المنخفض نسبيا من البلدان النامية في دورات اللجنة وأفرقتها العاملة مما يرجع جزئيا إلى نقص الموارد لتمويل سفر هؤلاء الخبراء . وبمقتضى منطوق مشروع القرار ، إن الجمعية ضمن أمور أخرى تحيط علما مع الارتياح بوجه خاص بإنجاز

لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، وباعتمادها للدليل القانوني بشأن صفقات التجارة المكافئة الدولية ، وتؤكد الجمعية العامة من جديد ولاية اللجنة وأهمية أعمالها وعلى وجه الخصوص بالنسبة للبلدان النامية فيما يتعلق بالتدريب وتقديم المساعدة في ميدان القانون التجاري الدولي . وتعرب الجمعية أيضا عن تقديرها للجنة على اضطلاعها ، كمساهمة في أنشطة عقد الامم المتحدة للقانون الدولي ، بتنظيم مؤتمر تناول موضوع "القانون التجاري الموحد في القرن الحادي والعشرين" خلال الاسبوع الاخير من الدورة الخامسة والعشرين للجنة . وبالإضافة إلى ذلك تطلب الجمعية العامة من اللجنة الخامسة أن تواصل النظر في منح مساعدة للسفر في حدود الموارد المتاحة لأقل البلدان نموا الاعضاء في اللجنة ، وكذلك ، بصفة استثنائية ، للبلدان النامية الاخرى الاعضاء في اللجنة ، لتمكينها من المشاركة في دورات اللجنة وأفرقتها العاملة . كذلك توصي الجمعية العامة بأن تقوم اللجنة بترشيد تنظيم أعمالها وبأن تنظر بصفة خاصة في عقد اجتماعات متعاقبة لأفرقتها العاملة .

وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون تصويت ، وآمل أن تحذو الجمعية العامة نفس الحذو .

أنتقل الآن إلى البند ١٣٢ "النظر في مشاريع المواد المتعلقة بمركز حامل الحقيبة الدبلوماسية ومركز الحقيبة الدبلوماسية التي لا يرافقها حامل ، وفي مشروعي بروتوكوليهما الاختياريين" . وتقرير اللجنة السادسة بشأن هذا البند يرد في الوثيقة A/47/587 . إن المشاورات غير الرسمية التي بُدأت في عام ١٩٩٠ واستؤنفت في عام ١٩٩١ بشأن هذا البند استمرت في الدورة الراهنة ولكنها لم تنته . ومن ثم توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة بأن تحيط علما بالتقرير الخاص بالمشاورات غير الرسمية التي أجريت في هذا العام وبأن تقرر أن تدرج هذا البند في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الخمسين . إن مشروع المقرر الذي توصي به اللجنة السادسة والذي يرد في الفقرة ١٠ من الوثيقة A/47/587 اعتمد دون تصويت وآمل أن يكون من الممكن أن تحذو الجمعية العامة نفس الحذو .

أنتقل الآن إلى الوثيقة A/47/588 التي تتضمن تقرير اللجنة السادسة المقدم في إطار البند ١٣٣ من جدول الأعمال ، المعنون "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة" . مشروع القرار الذي توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماده مستنسخ في الفقرة ٩ من التقرير .

بمقتضى منطوق مشروع القرار تقرر الجمعية العامة أن تعقد اللجنة الخاصة دورتها المقبلة في الفترة من ١ إلى ١٩ آذار/مارس ١٩٩٣ ، حتى تضطلع بولايتها بشأن مسألة صيانة السلم والأمن الدوليين ، وتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، وتعزيز دور المنظمة وزيادة فعاليتها ، وذلك كما يرد في الفقرة ٣ من المنطوق . وتطلب الجمعية العامة أيضا إلى اللجنة الخاصة أن تضع في اعتبارها أهمية التوصل إلى اتفاق عام حيثما يكون لهذا الاتفاق شأن بالنسبة لنتائج أعمالها .

وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون تصويت وآمل أن تحذو الجمعية العامة نفس الحذو .

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى تقرير اللجنة السادسة (A/47/589) المقدم في إطار البند ١٣٤ من جدول الأعمال المعنون "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف" . إن اللجنة السادسة توصي الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار المستنسخ في الفقرة ٧ من التقرير .

بمقتضى منطوق مشروع القرار تؤيد الجمعية العامة في جملة أمور توصيات لجنة العلاقات مع البلد المضيف واستنتاجاتها ، وتعرب عن أملها في أن يواصل البلد المضيف اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع أي تدخل في سير عمل البعثات ، كما تحث البلد المضيف على مواصلة التقيد بالتزاماته بتسهيل عمل الأمم المتحدة والبعثات المعتمدة لديها . وتطلب إلى اللجنة أن تواصل عملها طبقا لقرار الجمعية العامة ٢٨١٩ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ .

اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون تصويت وآمل أن تحذو الجمعية العامة نفس الحذو .

أنتقل الآن إلى الوثيقة A/47/590 التي تتضمن تقرير اللجنة السادسة المقدم في إطار البند ١٣٥ من جدول الأعمال المعنون "البروتوكول الإضافي لاتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية المتعلقة بالوظائف القنصلية" . إن مشروع القرار الذي توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماده مستنسخ في الفقرة ٩ من التقرير .

وبمقتضى منطوق مشروع القرار تحيط الجمعية العامة علما مع التقدير بالأعمال القيمة التي أنجزتها خلال الدورات الثلاث الأخيرة على أساس الاقتراح المتعلق بوضع بروتوكول إضافي لاتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية يتعلق بالوظائف القنصلية ؛ وتحث الدول ، لدى تطبيقها اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية والأحكام المناظرة من الاتفاقات الأخرى ، على أن تقدم التسهيلات الكاملة للموظفين القنصليين لدى أدائهم لوظائفهم ؛ وأخيرا تحيط الجمعية علما بتقرير اللجنة السادسة في هذا الشأن .

وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون تصويت وآمل أن تحذو الجمعية العامة نفس الحذو .

أنتقل الآن إلى تقرير اللجنة السادسة الوارد في الوثيقة A/47/591 المقدم في إطار البند ١٣٦ من جدول الأعمال المعنون "حماية البيئة في أوقات النزاع المسلح" ومشروع القرار الذي توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماده مستنسخ في الفقرة ١٠ من التقرير .

وبمقتضى ديباجة مشروع القرار تؤكد الجمعية العامة أن التدمير المتعمد للبيئة دون أن تبرره الضرورة العسكرية يتعارض تعارضا واضحا مع القانون الدولي القائم . وبمقتضى منطوق مشروع القرار تحث الجمعية العامة الدول على اتخاذ جميع التدابير لكفالة الامتثال للقانون الدولي القائم الساري على حماية البيئة في أوقات النزاع المسلح . وتناشد أيضا جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة أن تنظر في القيام بذلك . كذلك تحث الجمعية العامة الدول على اتخاذ الخطوات اللازمة التي تكفل نشرها الفعلي وأخيرا ترجو من الأمين العام أن يدعو لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى تقديم تقرير عن الأنشطة التي اضطلعت بها هي وغيرها من الهيئات المختصة في هذا الميدان .

(السيد أبو المجد ،
مقرر اللجنة السادسة)

وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون تصويت وآمل أن تحذو الجمعية العامة نفس الحذو .

وأخيرا أتولى عرض تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٥١ المعنون "طلب استصدار فتوى من محكمة العدل الدولية" والمعروض على الجمعية في الوثيقة A/47/713 ومشروع المقرر الذي توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماده مستنسخ في الفقرة ٧ من التقرير .

وبموجب أحكام مشروع المقرر ، ستقرر الجمعية العامة مواصلة نظرها في هذا البند ، وكذلك إدراج هذا البند في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثامنة والاربعين .

وبهذا انتهي من عرض لتقارير اللجنة السادسة وربما أكون قد استنفدت صبر الجمعية العامة ، ولكنني آمل في أن توافق الوفود على أن العمل والمنجزات التي حققتها اللجنة السادسة في هذه الدورة يستحقان عرض كل بند على حدة ، مهما كان العرض مقتضبا .

وقبل أن اترك المنصة ، أود أن انتهز الفرصة لاشيد إشادة خاصة بجميع من أسهم في نجاح أعمال اللجنة السادسة في دورتها السابعة والاربعين .

وأود أولا أن اهنيء جميع الممثلين والزملاء في اللجنة السادسة الذين برهنوا على مهاراتهم الاحترافية العالية واستعدادهم للتعاون في التوصل الى حلول مرضية بصورة متبادلة . وأود أن أوجه كلمة شكر خاصة الى رئيس اللجنة السادسة ، سعادة السفير جفاد ظريف ، الذي ساعدت مهاراته الدبلوماسية وصبره اللجنة في سير مداولاتها على نحو فعّال وبطريقة جدية . وقد ساعد الرئيس نائبان للرئيس مقتدران هما السيدة ماريا دل خوان فلوريس والسيد بيتر تومكا اللذان كان لي شرف الخدمة معهما في مكتب اللجنة بوصفي مقررا .

وأتوجه بكلمة شكر خاصة أيضا الى المستشار القانوني السيد كارل اوغست فلايشهاور ، والى السيد فلاديمير كوتليار أمين اللجنة ، ونائبي الامانة السيدة جاكلين دوشي والسيد اندرونيكو اديدي ، وجميع موظفي شعبة التدوين الذين أسدوا خدمات متفانية للجنة .

واتقدم بالشكر أيضا الى جميع المترجمين الشفويين ، والمترجمين التحريريين وموظفي خدمات المؤتمرات والوثائق الذين اسهموا في عمل اللجنة وفي اختتام اعمالها بنجاح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذا لم يكن هناك أي اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، فساعتبر أن الجمعية العامة تقرر ألا تناقش تقارير اللجنة السادسة المعروضة على الجمعية العامة اليوم .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ولذلك ، ستقتصر البيانات على تعليل التصويت .

لقد جرى توضيح مواقف الوفود بشأن مختلف توصيات اللجنة السادسة في اللجنة ، وهي ترد في الوثائق الرسمية ذات الصلة .

وأود أن أذكّر الاعضاء بأن الجمعية العامة قررت ، بموجب المقرر ٤٠١/٣٤ ما يلي :

"تقتصر الوفود ، قدر الإمكان ، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية . وفي الجلسة العامة ، على تعليل تصويتها مرة واحدة ، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة" (المقرر ٤٠١/٣٤ ، الفقرة ٧) .

وأذكّر الوفود بأنه ، أيضا وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، يقتصر تعليل التصويت على عشر دقائق ، وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها .

وقبل أن نبدأ باتخاذ إجراء بشأن التوصيات الواردة في تقارير اللجنة السادسة ، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في التصويت بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة السادسة ، ما لم تكن الوفود قد اعلمت الأمانة العامة بخلاف ذلك . وهذا يعني أنه حيثما أجري تصويت مسجل ، فإننا سنتبع نفس الإجراء . كما آمل في أن يكون بإمكاننا أن نعتمد دون تصويت التوصيات التي اعتمدت في اللجنة السادسة دون تصويت .

ننظر أولا في تقرير اللجنة السادسة (A/47/580) المتعلق بالبند ١٣٥ من جدول الأعمال ، "منح مركز المراقب لحركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية أو جامعة الدول العربية أو كلتاهما" .

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة ٩ من تقريرها .

لقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، أرمينيا ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، هايتي ، هندوراس ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، سانت فنست وجزر غرينادين ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، فرنسا ، المانيا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبروغ ، هولندا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، اذربيجان ، بلغاريا ، كندا ، كوستاريكا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، استونيا ، فنلندا ، اليونان ، هنغاريا ، ايسلندا ، ايرلندا ، اليابان ، لاتفيا ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، مالطه ، جزر مارشال ، ميكرونيزيا (ولايات متحدة) ، نيوزيلندا ، النرويج ، بولندا ، برتغال ، جمهورية كوريا ، رومانيا ، الاتحاد الروسي ، سان مارينو ، اسبانيا ، السويد ، تركيا ، اوكرانيا .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٠٠ صوت مقابل ٩ أصوات ، مع امتناع ٣٤ عضوا عن التصويت (القرار ٤٧/٣٩)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرنا في البند ١٢٥ من جدول الأعمال ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطلب من الجمعية العامة أن تنتقل الآن الى النظر في تقرير اللجنة السادسة (A/47/581) المتعلق بالبند ١٢٦ من جدول الأعمال ، "حالة البروتوكولين الاضافيين لاتفاقيات جنيف المبرمة عام ١٩٤٩ بشأن حماية ضحايا المنازعات المسلحة" .

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة ٨ من تقريرها .

---

* بعد ذلك ابلغت وفود بنغلاديش وموريشيوس وفانواتو الامانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة ، وأبلغ وفدا بيلاروس وساموا بأنهما كانا ينويان الامتناع عن التصويت .

اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون تصويت ، فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٠/٤٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في انهائها النظر في البند ١٢٦ من جدول الاعمال ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى تقرير اللجنة السادسة (A/47/582) المتعلق بالبند ١٢٧ من جدول الاعمال ، "النظر في اتخاذ تدابير فعّالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين" .

تبت الجمعية العامة الآن في توصية اللجنة السادسة الواردة في الفقرة ٨ من تقريرها .

لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون تصويت ، فهل لي أن اعتبر إن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣١/٤٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى تقرير اللجنة السادسة (A/47/583) فيما يتعلق بالبند ١٢٨ من جدول الاعمال "عقد الامم المتحدة للقانون الدولي" .

ستبت الجمعية العامة في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة ١٠ من تقريرها .

ومشروع القرار هذا اعتمدته اللجنة السادسة دون تصويت . فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤٧/٣٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٨ من جدول الاعمال ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستنظر الجمعية العامة بعد ذلك في تقرير اللجنة السادسة (A/47/584) فيما يتعلق بالبند ١٢٩ من جدول الاعمال "تقرير لجنة القانون الدولي عن اعمال دورتها الرابعة والاربعين" .

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة ٨ من تقريرها .

وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تفعل نفس الشيء ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤٧/٣٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٩ من جدول الاعمال ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرجو من الجمعية العامة أن توجه اهتمامها الآن الى تقرير اللجنة السادسة (A/47/585) بشأن البند ١٣٠ من جدول الاعمال "اتفاقية بشأن حصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية" .

ستبت الجمعية العامة في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة ١١ من تقريرها .

ومشروع المقرر هذا اعتمدته اللجنة السادسة دون تصويت . فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ١٣٠ من جدول الاعمال ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل بعد ذلك الى تقرير اللجنة السادسة (A/47/586) المتعلق بالبند ١٣١ من جدول الاعمال "تقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن اعمال دورتها الخامسة والعشرين" .

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة ٩ من تقريرها .

لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تريد أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤٧/٣٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة لديها الرغبة في أن تختتم نظرها في البند ١٣١ من جدول الاعمال ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية العامة الآن في تقرير اللجنة السادسة (A/47/587) بشأن البند ١٣٢ من جدول الاعمال "النظر في مشاريع المواد المتعلقة بمركز حامل الحقيبة الدبلوماسية ومركز الحقيبة الدبلوماسية التي لا يرافقها حامل ، وفي مشروعي برتوكوليها الاختياريين" .

ستبت الجمعية العامة في مشروع المقرر الموصى به من اللجنة السادسة في الفقرة ١٠ من تقريرها .

ومشروع المقرر هذا اعتمدته اللجنة السادسة دون تصويت . فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تنتهي من نظرها في البند ١٣٢ من جدول الاعمال ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنتقل الجمعية العامة الآن الى تقرير اللجنة السادسة (A/47/589) بشأن البند ١٣٤ من جدول الاعمال "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف" .

ستبت الجمعية العامة في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة ٧ من تقريرها .

مشروع القرار هذا اعتمدته اللجنة السادسة دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٥/٤٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تريد أن تختتم نظرها في البند ١٣٤ من جدول الاعمال ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستنتقل الجمعية العامة بعد ذلك الى تقرير اللجنة السادسة (A/47/590) بشأن البند ١٣٥ من جدول الاعمال "البروتوكول الاضافي لاتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية المتعلق بالوظائف القنصلية" .

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة ٩ من تقريرها .

لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٦/٤٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في ان تختتم نظرها في البند ١٣٥ من جدول الأعمال ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية العامة الآن في تقرير اللجنة السادسة (A/47/591) بشأن البند ١٣٦ من جدول الأعمال "حماية البيئة في أوقات النزاع المسلح" .

ستبت الجمعية العامة في مشروع القرار الموصى به من اللجنة السادسة في الفقرة ١٠ من تقريرها .

لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٧/٤٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ١٣٦ من جدول الأعمال ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستنظر الجمعية العامة بعد ذلك في تقرير اللجنة السادسة (A/47/713) بشأن البند ١٥١ من جدول الأعمال "طلب استصدار فتوى من محكمة العدل الدولية" .

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر الموصى به من اللجنة السادسة في الفقرة ٧ من تقريرها .

مشروع المقرر هذا اعتمدته اللجنة السادسة دون تصويت . فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ١٥١ من جدول الأعمال ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل بعد ذلك إلى تقرير اللجنة السادسة (A/47/588) الوارد في إطار البند ١٣٣ المدرج في جدول الاعمال والمعنون "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة" .

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة ٩ من هذا التقرير . ويرد تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة على مشروع القرار في الميزانية البرنامجية في الوثيقة A/47/714 .

لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون تصويت ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٨/٤٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم النظر في البند ٣٣ من جدول أعمالها ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وبذلك تكون الجمعية العامة قد انتهت من النظر في كل تقارير اللجنة السادسة .

برنامج العمل المؤقت

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انتهت الجمعية العامة الآن من النظر في تقارير اللجنة الرابعة واللجنة السادسة .

وأود أن أتقدم بإعلان بشأن تقارير اللجان الرئيسية الاخرى .

ستنظر الجمعية العامة في هذه التقارير في التواريخ التالية : تقارير اللجنة الاولى بعد ظهر يوم الاربعاء ٩ كانون الاول/ديسمبر ، وتقارير اللجنة السياسية الخاصة بعد ظهر يوم الجمعة ، ١١ كانون الاول/ديسمبر ، وتقارير اللجنة الثالثة بعد ظهر يوم الاثنين ١٤ كانون الاول/ديسمبر ، وتقارير اللجنة الثانية واللجنة الخامسة بعد ظهر يوم الجمعة ١٨ كانون الاول/ديسمبر .

وأود أن أذكر الاعضاء بأن الجمعية العامة ستنظر في تقرير اللجنة الاولى في إطار البند ٦٠ من جدول الاعمال "الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)" بوصفه البند الاول في صباح يوم الاثنين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر .

أود أيضا أن أذكر الاعضاء بأنه ، وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، من المقرر أن تعلق جلسات الجمعية العامة في يوم الجمعة ١٨ كانون الاول/ديسمبر .

البند ٣٦ من جدول الاعمال

منطقة سلم وتعاون في جنوب الاطلسي

(أ) تقرير الامين العام (A/47/424 و Add.1-3)

(ب) مشروع القرار (A/47/L.24)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل نيجيريا الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/47/L.24 في سياق بيانه .

السيد أيوه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرحب وفد نيجيريا بالتطورات الإيجابية التي حدثت على الساحة الدولية خلال العامين المنصرمين . وهذه التطورات التي تتعلق بأمور السلم والامن الدوليين ونزع السلاح والتنمية والبيئة ستسهم دون شك في تحقيق أغراض إعلان ١٩٨٦ بشأن إنشاء منطقة للسلم والتعاون في جنوب الاطلسي .

ومن التطورات البارزة نهاية الحرب الباردة وتحول الشرق والغرب من المواجهة إلى التعاون ، وانهيار التنافس الايدولوجي بين هاتين الكتلتين ، وبدء المحاولات الاولى لتحديد وإنشاء نظام عالمي جديد ونحن نتوقع أن فكرة إنشاء منطقة سلم وتعاون في جنوب الاطلسي ، التي جاءت في شكل مبادرة اتخذت في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب ، سيعززها أيضا التفاهم بين بلدان الشمال وتعاونها .

إن "خطة للسلام" (A/47/299) التي تقدم بها مؤخرا الامين العام والتي لا تزال قيد مناقشة الجمعية العامة ودراستها ، قد اكتسبت ، كما كان متوقعا ، أهمية بسبب

الدور التوجيهي الذي تضطلع به بالنسبة لبلدان جنوب الاطلسي في سعيها إلى تحقيق هدف إحلال السلم والامن في هذه المنطقة ، الذي يمثل بدوره عنصرا حيويا للمسعى العالمي الذي يهدف إلى تحقيق السلم والامن الدوليين . وفي هذا الصدد ، يرى وفدي أنه من المناسب واللائق أن نذكر بأن التقدم المحرز صوب عدم انتشار الاسلحة النووية في منطقة جنوب الاطلسي لم يولد الثقة فيما بين دول المنطقة فحسب ، بل أن له أيضا آثارا حميدة على تهيئة وبلورة مناخ دولي جديد بصورة تدريجية .

وفي هذا الصدد نرحب على وجه خاص بانضمام جنوب افريقيا إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وموافقتها على إخضاع منشآتها وبرامجها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ويعزز هذا التطور إمكانات إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في القارة الافريقية .

وعلى جانب أمريكا اللاتينية من المنطقة ، اتخذت الارجنتين والبرازيل مبادرة جديرة بالثناء تتمثل في الموافقة على إخضاع برامجهما النووية للتفتيش على تنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، مما يمثل إعلانا بنواياهما السلمية ويسهل النفاذ الكامل لمعاهدة حظر الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي - التي كانت في الاصل معاهدة تلاتيلولكو .

ومنطقة السلم والامن ، التي كان الغرض من إنشائها أيضا إقامة جسر بين البلدان الافريقية وبلدان أمريكا اللاتينية في جنوب الاطلسي ، قد أولت منذ إنشائها إهتماما خاصا لحماية البيئة مع التأكيد على وجه خاص على البيئة البحرية وعلى زيادة المعرفة بمواردها كاحد عوامل تكثيف التعاون الاقتصادي والتنمية الاجتماعية .

وفي الاجتماعين الاول والثاني للمنطقة ، المعقودين بالتوالي في ريو دي جانيرو بالبرازيل ، وفي أبوجا بنيجيريا ، احتلت حماية البيئة أولوية عالية في جدول الاعمال . وفي هذين الاجتماعين ، أعربت دول المنطقة عن قلقها إزاء التدهور المستمر للبيئة على المستوى العالمي ، وأكدت دعمها للنهج العالمي الذي يسلم بالاحتياجات الانمائية لدول المنطقة . وأعربت بالتالي عن تطلعها إلى عقد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية كفرصة للتصدي لمشكلة البيئة بكل تشعباتها .

إن اعتماد جدول أعمال القرن الـ ٢١ في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ حقق هذه التوقعات ، ونأمل في أن تشكل هذه الوثيقة الهامة دليلا لدول المنطقة في عملها الاقليمي الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة . وإننا نسترعي الانتباه خصوصا الى الفصل ١٧ من "جدول الاعمال" ، وهو الفصل الذي يتناول حماية المحيطات وجميع أنواع البحار والمناطق الساحلية فضلا عن الاستخدام والتنمية الرشيدين لمواردها الحية . إن الإدارة الحكيمة للبيئة ستزيد الدعم والاهمية للتعاون الذي باشرته فعلا دول المنطقة .

وكما تعلم الوفود ، يمتد التعاون في المنطقة ليشمل جميع المجالات الممكنة ، بما فيها المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . فمع المبادرة التي اتخذتها الحكومة الناميبية باستضافة اجتماع لوزراء التجارة والصناعة في بلدان المنطقة في النصف الاول من ١٩٩٣ ، سيعطي التعاون في مجال التجارة والصناعة دفعة قوية في مجال تعزيز أهداف المنطقة التي ستترك آثارا إيجابية على التعاون بين الجنوب والجنوب . ومن المتوقع قيام الدول الاعضاء الاخرى بمزيد من المبادرات بغية تعزيز أهداف المنطقة وتقوية التعاون المشترك فيما بينها .

ولا يمكن الاستخفاف بأهمية استضافة ناميبيا للاجتماع القادم لوزراء التجارة في دول المنطقة وهي ، أي ناميبيا ، أحدث الدول الاعضاء في المنطقة . وبالإضافة إلى ناميبيا وبقية المجتمع الدولي نودّ أن نتشاطر هذا الشعور بالانجاز العظيم لدى رؤية هذا البلد العزيز وهو يضطلع بدوره ويعزّز مكانته في مجتمع الامم . وهذا في الواقع سبب في تشجيع الامم المتحدة على ألا تلين في جهودها في وقت تتوجه فيه أنظار المجتمع الدولي إليها من أجل ضمان انتقال جنوب افريقيا الكامل إلى مجتمع ديمقراطي لا عنصري . وفي هذا الصدد تتابع الدول الاعضاء في المنطقة باهتمام كبير الوضع الناشئ والتطورات الجارية في جنوب افريقيا . ويحدونا الامل في أن تحقق هذه التطورات الهدف المرجو وأن يكون بإمكاننا أن نرحب في المستقبل القريب بجنوب افريقيا لا عنصرية في أوساط مجتمع دول جنوب الاطلسي .

إلا أن الصراعات في أنغولا وليبريا تشكل فصلا محزنا في الجهود الرامية إلى تطوير المنطقة . وهذه الصراعات التي أدت إلى وقوع خسارة كبيرة في الارواح والتدمير العشوائي للممتلكات ينبغي احتواؤها فورا وعلى نحو فعّال وحلها وذلك كي يتمكن كل عضو من الإسهام بنصيبه وتحقيق الفائدة القصوى من الشراكة الاقليمية . لذلك نعرب عن دعمنا للجهود التي اضطلعت وتضطلع بها الامم المتحدة وفريق رصد وقف اطلاق النار التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا وغيرهما من المنظمات الاخرى بغية إنهاء جميع الاعمال العدائية في البلدين وتمكينهما من إعادة التأهيل والتعمير والتنمية في مناخ سلمي .

عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ١١/٤١ ، في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ اتخذت خطوة هامة أتت أُكلها اليوم في مجال تعزيز التعاون الدولي ودعم الاستقرار في المنطقة . واعتقد أن الجمعية تشعر بالرضى الذي تشعر به دول جنوب الاطلسي في هذا الصدد . ونود اليوم هنا أن نشيد بالدعم الذي تلقيناه من المجتمع الدولي في تحقيق أهداف المنطقة . فالقرار السنوي الصادر عن الجمعية العامة يلقى الدعم الدائم المتزايد من جانب الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، مما يبين الثقة الكبيرة بجهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف المنطقة .

وتود نيجيريا ، المنسقة الراهنة بين دول المنطقة ، أن تغتنم هذه الفرصة لتتوجه بالشكر إلى جميع الدول الاعضاء على ما قدمته من تشجيع ودعم نبيل ، بالإضافة إلى الامين العام والامانة العامة على مساعدتهما في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن المنطقة . وفي هذا الصدد ، نود أن ننوه بصورة خاصة بمكتب شؤون المحيطات ومكتب قانون البحار وبرنامج الامم المتحدة الانمائي على ما قدمته من مساعدة في تنظيم حلقات دراسية إقليمية. وإننا نتطلع لتلقي مساعدة مماثلة فضلا عن المساعدة التقنية الاخرى اللازمة لتعزيز تنفيذ المشاريع في المنطقة في مجالات منها الاتصالات والطاقة وإدارة الموارد المائية وحماية البيئة وإدارة النفايات والمواد الكيميائية السامة والخطرة . إن منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي تمثل أداة

حيوية لتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب . وينبغي تقديم المساعدة لهما لكي تصبح آلية حيوية لتعزيز الأمن العالمي ولتحقيق التنمية المستدامة .

اسمحوا لي في هذه المرحلة أن أعرض ، نيابة عن الدول الأعضاء في المنطقة ، مشروع القرار A/47/L.24 المدرج على جدول الأعمال في إطار البند ٣٦ والمعنون "منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي" . وتذكر فقرات ديباجة مشروع القرار بعض العناصر الهامة التي وردت في قرار العام الماضي ١٩/٤٦ . ويذكّر مشروع القرار في منطوقه ببعض التطورات الهامة في ١٩٩٢ .

فعلى سبيل المثال يشير إلى المبادرات المشتركة بين الأرجنتين والبرازيل وشيلي والهادفة إلى التنفيذ الكامل لمعاهدة تلاتيلولكو ، والنتائج التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو والصكوك الهامة الخاصة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي التي أبرمت في ذلك المؤتمر . وبالإضافة إلى ذلك يسترعي مشروع القرار الانتباه إلى الحالات في جنوب افريقيا وأنغولا وليبريا ويعرب عن الأمل بإيجاد حل سريع ومستصوب لحالات الصراع هذه ويدعو إلى تقديم المزيد من المساعدة الانسانية لليبريا وأنغولا للتخفيف من المعاناة الانسانية ، وأخيرا ، إن مشروع القرار يلاحظ مع الرضى المبادرة التي اتخذتها الحكومة الناميبية باستضافة اجتماع وزراء التجارة والصناعة لبلدان المنطقة في ١٩٩٣ ويطلب إلى المنظمات المعنية وهيئات الأمم المتحدة وأجهزتها أن تقدم كل الدعم اللازم لتنفيذ المزيد من إعلان منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي .

ويواصل مشروع القرار لهذا العام الطريقة الإيجابية ، طريقة الإعلان عن أهداف وآمال وتطلعات الدول الأعضاء في المنطقة . ويأخذ في الاعتبار وجهات النظر المختلفة التي ما زالت تحظى بتوافق عالمي في الآراء لكي تكون مؤهلة لتلقي الدعم الراسخ والمستمر من جانب المجتمع الدولي . وفي الوقت نفسه يحرص على عدم إهمال المسائل ذات الصلة الكبيرة بتحقيق أغراض وأهداف المنطقة .

إن الدول الاعضاء في المنطقة ، وهي أيضا الدول المشاركة في تقديم مشـــروع القرار A/47/L.24 ، يسعدها أن تزكيه للجمعية العامة من أجل اعتماده دون تصويـــت عندما يُبتُّ فيه في الايام القليلة القادمة .

السيد أدوكي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إذ ننظر في البند ٣٦ من جدول الاعمال . أتساءل ما هو الاسم الممكن الآخر ، وما هي الاهداف الممكنة الاخرى التي يخبئها المستقبل لمنطقة السلم والتعاون في جنوب الاطلسي . هل هذا سؤال يجب أن يثار حقا ؟ لا أعتقد ذلك . ولكن إذا كان سيثار فإن المستقبل هو الذي يحدد الإجابات عليه ، موضحا ما إذا كان إنشاء المنطقة غير هام أو أحد الاعمال الهامة للعقد الاخير من القرن التي ألهمتها الدول الساحلية المطلة على جنوب الاطلسي . وبعبارة أخرى ، سيبين المستقبل ما إذا كان نشوء هذا المعقل للدفاع عن البيئة وحماية البحار والكائنات التي تعيش فيها سابقا لأوانه .

وإذ نُنحي هذه التساؤلات جانبا ، يجب أن نرحب بكون منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي قد تمكنت من الوفاء بتوقعات الدول الاعضاء بأن أثبتت أنها أداة جديدة هامة للتعاون الإقليمي ولنضالنا ، بما في ذلك النضال ضد الاجحاف ، نظرا لأن القدرة على الدفاع عن النفس في هذا المجال تتناسب مع موارد الدول ومستوى تقدمها التكنولوجي . إن النقطة الهامة هي أن المجال البحري لجنوب الاطلسي أصبح ساحة مواجهة في العلاقات التي تتسم بالرياء بين الشمال والجنوب . إن القاء النفايات الخطيرة السامة أو النووية يبين بجلاء الطبيعة الانقسامية لهذه المنطقة .

ومع ذلك إن منطقة جنوب الاطلسي ، بوصفها منطقة لها مصالح مشتركة للدول الساحلية ، تتوفر لديها الظروف الصحيحة للوئام الذي يقوم على أساس التنوع الخلاق للثقافات والحضارات والاقتصادات . إن الوثيقة الختامية (A/43/512 ، المرفق) للاجتماع الاول لدول المنطقة الذي عقد في ريو دي جانيرو ، - وهي وثيقة تشرفت الكونغو بالمشاركة في صياغتها - تولي أهمية كبرى للحوار والتعاون بين البلدان الساحلية من افريقيا وأمريكا الجنوبية .

وتتناول هذه الوثيقة أيضا - على غرار نتائج الاجتماع الذي أعقبها في أبوجا - مسألة حماية هذه البيئة البحرية ، مؤكدة على انتهاج نهج شامل يأخذ في الحسبان مستوى تنمية البلدان النامية .

إن تحسين معرفتنا ببيئة جنوب الأطلسي وموارده سيساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي هذا السياق ، يجب أن يبقى جنوب الأطلسي خاليا من التلوث . وفضلا عن ذلك ، توافق دول المنطقة على إنشاء نظام رصد في المجالات البحرية للمنطقة بما في ذلك أعالي البحار .

قد يكون المستوى المنخفض الحالي للمبادلات المادية والإنسانية غير قادر على أن يدعم التنفيذ الصحيح لهذا البرنامج الواسع النطاق دعما كافيا . وهناك حاجة إلى تكثيف هذه المبادلات وضمان الحصول على مزيد من الدعم للشعوب . وعلاوة على ذلك ينبغي أن تحقق هذه المنطقة نظرة واضحة ثاقبة بالنسبة لجيرانها القريبين والبعيدين .

لقد اتسع نطاق الحرية اتساعا كبيرا بانهيار العديد من الديكتاتوريات على نحو موجع في معظم الأحيان وتقهقر نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . إن الطريق المؤدي إلى نهاية القرن العشرين ، إذ يتيح سببا للأمل ، ينطوي أيضا على ما يعزز تعزيزا كبيرا المنطقة وهويتها وإمكانياتها ونفوذها .

إن الكونغو ، التي كانت مع غيرها في الطليعة ، خلال السنوات الاربع أو الخمس التي انقضت على وجود المنطقة ، تعتقد أن هذا التطور الهام يتطلب منا جميعا أن نضمن أن تكون للعمل الغلبة على الجمود وأن تسود النظرة طويلة المدى على الاحتياجات الفورية . وهكذا من المفهوم أن وفد بلادي يتشاطر الرأي القائل بأن المنطقة يجب أن تشمل كل الدول الساحلية وأن تستغل شبكة مبادلاتها التكنولوجية والاقتصادية والثقافية التي نسجها التاريخ على جانبي جنوب الأطلسي . إن إعادة إحياء المنطقة في هذا المضمار يجب أن تكون مفيدة .

إن مبادرة ناميبيا ، وهي آخر دولة قُبلت في المنطقة ، باستضافة الاجتماع القادم في ١٩٩٣ لوزراء التجارة في المنطقة مسألة مشجعة وتبين العلاقة بالدول الجديدة .

يلاحظ وفد الكونغو بارتياح النتائج الهامة التي توصل إليها مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية ، والتي ستسهم إسهاما إيجابيا في بلوغ أهداف منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، بينما تساعد أيضا في تعزيز تنمية دول المنطقة .

ليس هناك شك في أن هذه العملية الدينامية تجلت في المبادئ التوجيهية للتنمية المستدامة التي يضطلع فيها جدول أعمال القرن ٢١ ، الذى اعتمد في مؤتمر ريو ، بالدور الرئيسي . إن المسائل الأساسية ، مثل نقل التكنولوجيا والموارد وآلية التمويل ، التي تسنى تناولها في جدول أعمال القرن ٢١ لها آثار خاصة إيجابية بالنسبة لمنطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي .

قبل أن أختتم كلمتي أود أن استرعي بإيجاز الانتباه إلى خصائص معينة لتشغيل المنطقة ، وهي الخصائص التي يجب إظهار كل ما يعترضها من عوائق ،تتطلب بعض التعليق إن لم تتطلب مقترحات باتخاذ تدابير تصحيحة .

أولا : إن الاجتماع التالي لدول المنطقة كان ينبغي أن يكون عُقِد فعلا . إن المشاركين في اجتماع أبوجا اتفقوا على أن يعقد الاجتماع التالي في عام ١٩٩٣ . والوقت متأخر الآن لعقد هذا الاجتماع ، في الأسابيع القليلة الأخيرة المتبقية من العام ، حتى مع توافر أفضل إرادة ممكنة من جانب الحكومات المعنية .

إن وفد بلادي يؤيد جهود المنسق لضمان الحصول على التزام من الدول بعقد الاجتماع الثالث تمشيا مع المبادئ التي من شأنها أن تعطي المنطقة هوية حقيقية خاصة بها .

وآسف أيضا للحالتين السائدتين في بلدين في المنطقة هما انغولا وليبريا . ودعونا نأمل أن تتيح انشطة الامم المتحدة في هاتين المنطقتين تحقيق تقدم صوب معالجة هاتين الحالتين .

ويتصل تعليقي الاخير بنقل طن ونصف من البلوتونيوم من فرنسا الى اليابان في بداية هذا الشهر ، وهي مسالة ادهشت الرأي العام الدولي بسبب كمية البلوتونيوم الضخمة ، وتعني عملية نقله في السفينة اليابانية أكاتسوكي - مارو أن جنوب الاطلسي قد شهد أكبر حمولة مثيرة للجدل من البلوتونيوم في تاريخ النقل البحري . وجرى التطرق بإسهاب الى المخاطر الكامنة في هذه الرحلة من فرنسا الى اليابان : غرق السفينة والحريق والانشطة الإرهابية وهجمات القراصنة وغير ذلك من المخاطر .

لقد لفتت منظمات بيئية انتباه الحكومات الى وجوب إبحار السفينة على أبعد مسافة ممكنة عن سواحل البحار والمحيطات التي تعبرها اثناء الرحلة : ويمكن للمرء هنا أن يذكر الارجنتين ، وهي دولة في المنطقة ، كإحدى الدول الساحلية التي أعلنت معارضتها لمرور قافلة اكاتسوكي - مارو في مياهها الاقليمية . لقد تعرضت هذه الدول للضرر ، الامر الذي يعني في الواقع أن نظام الإنذار المبكر بالمنطقة غير عامل ، وهو النظام الذي أنشىء بموجب الفقرة ٢٩ من الوثيقة الختامية لاجتماع ريو . واعتقد أنه يتعين على الدول الاعضاء دراسة هذه المسالة بدقة واستفاضة .

السيد جالو (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا أن أتوجه بالشكر الى الامين العام على تقريره والوثائق الاخرى المعممة في إطار هذا البند .

ويؤيد وفدي تأييدا تاما مشروع القرار المعروض علينا ، الذي يشهد باهتمام الدول الاعضاء في المنطقة بالحفاظ على النقاء البيئي للمحيط الاطلسي وحدوده الساحلية . وهو أيضا تأكيد على رغبة الدول الاعضاء في المنطقة في إحداث تعاون مجد فيما بينها يرمي الى الاسراع بتنمية المنطقة الاجتماعية والاقتصادية .

إن إعلان الجزء الجنوبي من المحيط الاطلسي منطقة سلام وتعاون هو حقا برهان عملي على جهود الامم المتحدة من أجل تعزيز السلم والامن . وسعيا وراء تحقيق هذه

الاهداف ، تمكنت بلدان منطقة جنوب المحيط الاطلسي من تحديد الاولويات في اهدافها وبرامجها على نحو يرمي الى تحقيق السلم والامن والتنمية في المنطقة .

إن في الطابع الازلي للمحيط الاطلسي وامتداده المائي العريض ما يفسر الرغبة المتأصلة القدم لدى بلدان المنطقة في صون مصالحها وأهميتها الاستراتيجية . ومع ذلك فقد تعرضت منطقة جنوب الاطلسي للاستغلال العشوائي لمواردها البحرية وخيراتها البيئية .

إن استخدام طرائق صيد الاسماك التدميرية والإفراط في استغلال موارد الاحياء البحرية كانا مصدرا دائما لانشغال الدول الاعضاء بصورة خاصة والمجتمع الدولي عموما .

إن أثر التلوث البحري وتغيير المناخ على توازن المنطقة الايكولوجي قد تمثل في وجود أخطار بيئية . ومن المرجح أن تتصاعد هذه الاخطار بدرجات تنذر بالخطر إذا لم تنفذ جهود لإيقاف الاستغلال العشوائي والمتواصل لموارد المنطقة وحماية المنطقة من إلقاء النفايات الخطرة والسامة والنووية .

إن مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ، الذي عقد هذا العام في ريو دي جانيرو ، قد شدد على الصعيد العالمي على الصلة الوثيقة بين التنمية والبيئة . إن هذا الربط يستند على أساس متين للغاية في الوضع القائم في هذه المنطقة التي تضم بلدانا نامية .

وتنعكس أهمية هذه المنطقة ، وإسهامها في تقدم البشرية ، في تنوعها وفي امتلاكها لخيرات طبيعية وبيئية . وفي هذا المضمار ، يجدر التذكير بأن المنطقة تضم جزءا كبيرا من اليابسة في العالم وتحتوي على نسبة كبيرة من سكان العالم .

ولهذه المنطقة حصتها من أقل البلدان نموا ومن المستويات المرتفعة من الفقر والبطالة ونقص العمالة ومن النمو الاقتصادي المتدني ، وقد زاد من تفاقم وضعها الانكماش الاقتصادي العالمي .

في ظل هذه الخلفية ، علينا أيضا أن نشير الى الموارد الطبيعية والثروات البيئية الوفيرة في المنطقة ، مثل الغابات المطيرة بالامازون وليبريا ،

والتنوع الكبير في الاحياء البحرية . ولا تزال هذه الموارد البحرية والثروات البيئية تشكل تراثا بيئيا غير ممسوس ، على البشرية أن تحافظ عليه .

والمأمول أن تكون نتيجة مؤتمر ريو ، ولا سيما اتفاقية التنوع البيولوجي ، والاتفاقية الإطارية المعنية بتغير المناخ ، والبرامج والانشطة المتفق عليها بموجب جدول أعمال القرن ٢١ ، عند تنفيذها الكامل ، رادعا كافيا للتدمير المستمر للبيئة في جنوب الاطلسي . إن التنفيذ الفعّال للفقرات ذات الصلة في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ التي تتناول حماية المحيطات والبحار والاستخدام الرشيد لمواردها ، فضلا عن الفصول ١٩ و ٢٠ و ٢٢ من جدول أعمال القرن ٢١ المعنية بالإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة ، سيقطع شوطا طويلا من أجل تعزيز حماية النظم الإيكولوجية البيئية والمحافظة عليها بجنوب الاطلسي والنهوض بالتنمية الفعّالة للمنطقة .

وتؤيد غامبيا التنفيذ العاجل للخطط والبرامج المطروحة في جدول أعمال القرن ٢١ من أجل تخفيف حدة الفقر ، ومن أجل النمو الاقتصادي ، والنهوض الاجتماعي ، وتحقيق تنمية مستدامة للدول المنتمية الى المنطقة .

وتطالب غامبيا أيضا بإعداد خطط وبرامج لمكافحة الجفاف والتصحر ، وتوفير أموال مناسبة ومعدات ونقل مناسب للتكنولوجيا لتعزيز تنفيذ هذه الاهداف الإنمائية والبيئية .

إن العمل من أجل السلم والامن العالميين القائم على التعاون لهو هدف أساسي للامم المتحدة وشاغل رئيسي للمجتمع الدولي .

ولذلك ، فمن دواعي الارتياح أن نلاحظ الجهود التي تبذل لتحقيق هذه الاهداف في المنطقة . ولا شك أن دخول معاهدة تلاتيلولكو لعام ١٩٦٧ بشأن حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حيز النفاذ الكامل على إثر الموافقة التي تمت مؤخرا على التعديلات المدخلة على نص المعاهدة ، امر سيزيد بلا شك من تعزيز آفاق السلم والأمن في المنطقة .

إن اعلان مندوزا الذي يحقق حظرا كاملا على الاسلحة الكيميائية والبيولوجية والذي تم الاتفاق عليه بين بعض الدول الافريقية والدول الامريكية الجنوبية الاعضاء في منطقة السلم والتعاون في جنوب الاطلسي ، يمثل تأكيدا جديدا لرغبة الدول الاعضاء في الحفاظ على المنطقة بمنأى عن التهديد النووي .

وهذه المبادرات الجماعية والبرامج الموجهة للعمل ، سوف تعزز ، في ظل الروح التي تهتدي بها منطقة السلم ، جهودنا في سبيل السلم والأمن والاستقرار والتعاون في المنطقة .

وأفضل سبيل لالتماس الاستقرار السياسي والتقدم هو سبيل الحرية وعدم انتهاك ما يتمتع به الناس من حقوق وامتيازات . وسعيا لتحقيق هذه الاهداف السياسية في منطقة السلم ، يرحب وفدي بالمبادرة الاخيرة للمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا الرامية الى التماس مزيد من الدعم والمساعدة من الامم المتحدة بصدد تدهور الحالة في ليبريا ؛ وقد أدت هذه المبادرة الى أن ينظر مجلس الامن في الموضوع ، والى اعتماد قرار مجلس الامن ٧٨٨ (١٩٩٣) ، الذي يفرض حظرا على توريد الاسلحة لليبريا .

وفي نفس السياق ، يأمل وفدي أن يؤدي استئناف عملية المفاوضات في جنوب افريقيا ، على أساس المزيد من الالتزام والتسامح من جانب جميع الاطراف ، الى إقامة حكومة لا عنصرية ديمقراطية في جنوب افريقيا في نهاية المطاف .

وفي انغولا ، يأمل وفدي أن تفضي المفاوضات الجارية بين الاطراف المعنية حول مستقبل البلد السياسي الى العودة السريعة الى الاحوال الطبيعية .

وبينما تجري الدول الاعضاء في المنطقة الاستعدادات لاجتماعها المقبل واجتماع وزراء تجارة المنطقة في ناميبيا في عام ١٩٩٣ ، يحث وفدي المجتمع الدولي على

مواصلة تقديم الدعم لمبادرات الدول الاعضاء في المنطقة وأن يسهم في تحقيق تطلعات شعوبها الى قيام عالم خال من التهديدات النووية والتلوث البيئي ، في جو من السلم والامن والاستقرار والتعاون .

السيد دي أراوجو كاسترو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

عندما اعتمدت الجمعية العامة القرار ١١/٤١ في عام ١٩٨٦ ، الذي أعلنت بمقتضاه قيام منطقة سلم وتعاون في جنوب الاطلسي ، بدأت بذلك مسيرة مهمة مشتركة تتوخى توفير أدوات جديدة لتعزيز الروابط فيما بين منطقتين وتقوية أوجه التفاهم بين البلدان الافريقية وبلدان امريكا الجنوبية الواقعة على شواطئ المحيط . فهذه المبادرة كانت ولا تزال تهدف الى توطيد دعائم تعاون أكبر من أجل النهوض بالسلم في منطقتنا والتنمية لصالح شعوبنا .

ومنذ ذلك الحين شهدت المنطقة سلسلة من التغييرات التاريخية والاحداث المشهودة ، ومعظمها تغيرات وأحداث ايجابية ، وبعضها ليس كذلك . ولكن أهمية اهداف ومبادئ منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الاطلسي لم تتناقص بحال من الاحوال . ومن هنا ، فإننا نقدر بارتياح التأييد المتزايد ، بل الاجماعي الآن تقريبا ، الذي يحظى به مشروع القرار الذي يقدم كل عام في اطار هذا البند .

وكما يبين النص المقدم من الحكومة البرازيلية للإدراج في تقرير الامين العام حول هذا الموضوع ، فإنه ،

"في عالم ثبت فيه أن انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب لا يكفي لإيجاد حلول فعّالة لبعض المنازعات الإقليمية المتجددة ، أو لمنع عودة المنازعات القديمة ، وفي وقت استمر فيه اتساع الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة ، النامية والمتقدمة النمو ، لا يمكن أن تكون أهمية مفاهيم السلم والتعاون أمرا مبالغا فيه" . (A/47/424/Add.1 ، الفقرة ٢) .

وقد سبق أن اعربت حكومة البرازيل عن قلقها ، وهي تود أن تكرر هنا الاعراب عن هذا القلق ، ازاء تدهور الحالة في انغولا وهي البلد الذي تربطنا به علاقات وثيقة ، كما تعرب عن صادق أملها في أن يتمكن الشعب الانغولي بسرعة من إكمال عملية

السلام والمصالحة الوطنيين بنجاح ، مع الامتثال التام لاتفاقات السلم في انغولا ، وهي عملية لعبت الامم المتحدة ، وما زالت تلعب ، دورا هاما للغاية فيها ، وكرست لها قدرا كبيرا من الجهد والموارد . ونتعشم أن يمهد تطبيق قرار مجلس الامن ٧٨٥ (١٩٩٢) الطريق أمام التسوية السلمية للمشاكل الراهنة .

وما زال الصراع في ليبريا مشتعلا على الرغم من الجهود الحميدة المتواصلة التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا في سبيل استعادة السلم والامن والاستقرار في ذلك البلد . وإننا نتطلع الى تطبيق قرار مجلس الامن ٧٨٨ (١٩٩٢) .

وللحالة في جنوب افريقيا أيضا صلة قوية بمناقشتنا اليوم . ولاكثر من مرة أعربت بلدان منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الاطلسي عن استعدادها لان ترحب بوجود جنوب افريقيا ديمقراطية غير عنصرية بين صفوفها في المستقبل . وللوصول الى هذه الغاية ، اقتبس من بيان البرازيل أثناء المناقشة بشأن هذا البند من بنود جدول أعمالنا ،

"ويحدو البرازيل حكومة وشعبا خالص الامل في أن يتمكن شعب جنوب افريقيا الشجاع وقيادته المسؤولة من تحقيق المصالحة التي طال انتظارها وتعمير مجتمعه بطريقة سلمية متوائمة في أقرب وقت ممكن" . (A/47/PV.66 ، ص ٤٩) .

ولا شك أن تسوية هذه المشكلات الخطيرة - وهو هدف تقف البرازيل على استعداد للإسهام في تحقيقه بأقصى ما في طاقتها - سوف تقربنا من مستقبل نشهد فيه تزايد فعّالية العمل على النهوض بأهداف منطقة السلم والتعاون في جنوب الاطلسي .

وتأمل البرازيل أن تتخذ في القريب خطوة هامة نحو تحقيق مسعانا المشترك من أجل تعزيز السلم والامن في المنطقة وذلك لدخول معاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، معاهدة تلاتيلولكو ، حيز النفاذ الكامل . وهذا التطور الايجابي أصبح ممكنا نظرا للموافقة مؤخرا على التعديلات التي أدخلت على نص المعاهدة نتيجة المبادرة التي قدمها بلدان من بلدان منطقة السلم ، هما البرازيل والارجنتين ، الى جانب شيلي والمكسيك .

وقد احتلت حماية البيئة دائما مكانة عالية بين أولويات منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي . ومنذ انشاء آليتنا الاقليمية ، ما برح الاهتمام بصيانة الموارد الطبيعية والتصميم الذي تبديه بلدان المنطقة على العمل المشترك في هذا السبيل ، مبدأين أساسيين للمنطقة .

ومن هنا ، نرحب بارتياح له ما يبرره ، بالنتائج التي حققها مؤتمر ريو دي جانيرو المعني بالبيئة والتنمية . وبنفس المنطق ، فإننا نتطلع الآن بآمال كبار لتنفيذ القرارات التي توصل اليها مؤتمر ريو ، بما فيها على الأخص القرارات المتعلقة بنقل التكنولوجيا وبالموارد المالية والاليات . ونحن مقتنعون أن ترجمة الالتزامات التي تحققت هناك و "روح ريو" على الأخص ، الى حقائق على وجه السرعة ستكون لها آثار ايجابية على حماية البيئة في جنوب الأطلسي وكذلك على تنمية بلدان المنطقة .

إن ميدان حماية البيئة هو من أكثر الميادين التي تبشر بالخير من أجل زيادة التعاون في المستقبل في نطاق منطقة السلم والتعاون جنوب الأطلسي .

وقد تحقق الكثير في السنوات الست الاخيرة ، ولكن من الواضح لنا أن منطقة السلم والتعاون في الجنوب الاطلسي لم تبلغ بعد ، كآلية اقليمية ، قدراتها المبشرة بالخير .

ومن أجل بلوغ هذه الغاية ، يرجع الامر الى بلدان المنطقة وحدها لاستكشاف المزيد من الطرق والوسائل لترجمة الإرادة السياسية الى أشكال ملموسة للتعاون ، وذلك بدعم حسب الاقتضاء من منظمات وأجهزة وهيئات منظومة الامم المتحدة ذات الصلة .

وفي هذا الصدد ، ترحب حكومة البرازيل ترحيبا حارا بالعرض السخي الذي قدمته حكومة ناميبيا لاستضافة اجتماع وزراء التجارة والصناعة لبلدان منطقة السلم والتعاون في جنوب الاطلسي ، في ويندهوك في العام القادم . ونحن على يقين من أن اجتماع ويندهوك سيوفر فرصة ممتازة لتعزيز أهداف المنطقة .

وختاما ، أود أن أعرب عن إمتنان وفدي للعمل الممتاز الذي اضطلعت به نيجيريا كمنسق لدول المنطقة ، ونعرب عن أملنا في أن تنظر الدول الاعضاء في مشروع القرار المقدم في إطار هذا البند من جدول الاعمال بنفس الروح الإيجابية التي سادت بين مقدمي مشروع القرار عند صياغته .

السيد هواراكا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرتبط السلم والامن والتنمية ارتباطا متبادلا ويكمل بعضها بعضا . وفي عصر ما بعد الحرب الباردة ، اصبح التعاون الاقتصادي في صميم العلاقات بين الدول . فلا يمكن لاي بلد أن يعيش في عزلة عن العالم . وعليه ، فإن التعاون بالنسبة لبلد صغير نام مثل ناميبيا ، يعد أمرا جوهريا ، لا سيما مع بلدان منطقة السلم .

ويمكن النهوض بالتعاون الاقتصادي في المنطقة وتحسينه إذا ما أنشئت آلية مناسبة للنهوض بالتجارة فيما بين بلدان المنطقة . وبتحقق السلم في المنطقة ، آن الاوان لإحلال الثقة اللازمة لدى ذوي الاعمال لممارسة الانشطة التجارية .

وتولي دول المنطقة أهمية خاصة لحماية البيئة والمحافظة عليها . وفي الواقع ، فإن مؤتمر القمة الذي عقد في ريو في شهر حزيران/يونيه الماضي جعل المحافظة على البيئة محور الاستراتيجية الانمائية . فالضرر الذي يمكن أن يشكله

التلوث من أي مصدر على البيئة البحرية الساحلية لبلدان المنطقة ضرر لا يمكن المبالغة في تصويره .

وعلى ضوء هذا ، إنضم وفدي الى الوفود الاخرى في المنطقة للإعراب عن قلقه إزاء استعمال طرق صيد الأسماك التي تسبب الاستغلال المفرط للموارد البحرية الحية . ومنذ تنفيذ سياستها بشأن مصائد الاسماك ، نجحت ناميبيا نجاحا مرموقا في إعادة بعض الانواع الى حالتها الطبيعية ، ولا سيما سمك البلشار وسمك البياض ، نتيجة لتنفيذ سياسات الحفظ الصارمة . وبالنسبة لناميبيا ، تعد مصائد الأسماك موردا لا يجوز استعماله إلا بأسلوب مستدام . فهو مورد ضعيف هش ، وينبغي المحافظة عليه كإرث للأجيال الناميبية المقبلة .

إن التطورات في أنغولا وليبريا ، وهما دولتان من الدول الاعضاء في المنطقة ، موضع اهتمام كبير بالنسبة لوفدي . ويؤيد وفدي تاييدا كاملا القرارين ٧٨٥ (١٩٩٢) و ٧٨٨ (١٩٩٣) اللذين اعتمدهما مجلس الامن مؤخرا ، والجهود التي تبذلها الجمعية العامة من أجل حل النزاعات في هذين البلدين المضطربين من بلدان المنطقة .

ونحن نعرب عن أملنا في أن تتغير الحالة السياسية في جنوب افريقيا عاجلا وليس آجلا ، حتى يمكن لجنوب افريقيا ديمقراطية غير عنصرية وموحدة أن تصبح عضوا في مجتمع دول جنوب الاطلسي .

ولقد أعربت الجمعية العامة في قرارها ١٩/٤٦ عن ترحيبها بالقرار الذي اعتمده المؤتمر العام لوكالة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دورته العادية الثانية عشرة ، والمتعلق بالتعاون بين منطقة امريكا اللاتينية الخالية من الاسلحة النووية ومنطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي . وأعربت الجمعية العامة كذلك عن تقديرها للنجاح الذي حققته ناميبيا في توطيد دعائم استقلالها ، وطلبت الى المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة اللازمة لناميبيا .

وساكون مقصرا في أداء واجبي إذا لم اعرب عن الثناء على تقرير الامين العام بشأن منطقة السلم والتعاون في الجنوب الاطلسي (A/47/424 و Add.1-3) .

وقد جاءت في الفصل الثالث من التقرير المعنون "الردود الواردة من منظمات الامم المتحدة" إفادة من برنامج الامم المتحدة الإنمائي بأن :

"مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، قرر في دورته الثامنة والثلاثين المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، أن يقدم مساعدة خاصة لناميبيا تعادل تلك المقدمة لبلد من أقل البلدان نموا . وبهذه الكيفية ، ستستفيد ناميبيا من المخصصات المعززة من موارد برنامج الامم المتحدة الإنمائي مستقبلا ." (A/47/424 ، الفصل ٣ ، الفقرة ١) .

وفي الختام ، يسر وفدي أن يعلن عن مبادرة حكومة ناميبيا بشأن استضافة اجتماع وزراء التجارة والصناعة لبلدان المنطقة في ويندهوك في النصف الاول من عام ١٩٩٣ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى المتكلم الاخير في المناقشة بشأن هذا البند .

وبناء على طلب مقدمي مشروع القرار ، سيرجأ البت في مشروع القرار A/47/L.24 الى تاريخ لاحق يعلن عنه فيما بعد في اليومية .

البند ١٤١ من جدول الاعمال

تقديم مساعدة دولية طارئة لتعمير افغانستان المنكوبة بالحرب : مشروع القرار (A/47/L.25.Rev.1)

السيد كارزاي (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية أن أشكر رئيس الجمعية وأعضاءها لاتاحتهم نظر البند ١٤١ من جدول الاعمال المتعلق بإعادة تعمير افغانستان في جلسات عامة للجمعية العامة .

إن الرسالة التي أود أن انقلها اليوم الى العالم من خلال الجمعية ، إذ أعرض هذا البند من جدول الاعمال الذي اقترحته جمهورية افغانستان الاسلامية ، هي رسالة حافلة بالامل والتوقعات من أمة جابهت العدوان العسكري من دولة عظمى رئيسية على مدى ١٤ عاما ، وعانت من أعمال إبادة وقصف وتدمير بلا أدنى شفقة .

في الواقع ، فإن رسالة أمة صمدت لأربعة عشر عاما من المعاناة والدمار لا يمكن إلا أن تنبع من صرخات من يندبون حظهم من التشرد والحرمان ، ومن نواح الآباء واليتامى والأرامل ممن فقدوا أحباءهم .

هذه هي رسالة ملايين الأفغان الذين لا يزالون يعيشون فيما يسمى بملاجئ ، مبنية من الطين ، ملايين الأفغان الذين دُمرت ممتلكاتهم ، والذين زرعت الألغام في أراضيهم الزراعية والذين دمّرت نظم ريّهم ، والذين هلكت ماشيتهم . إنها رسالة ٥ ملايين لاجئ أفغاني لا يزالون يعيشون في المنفى ويخافون من العودة إلى ديارهم لأن هناك ما يزيد على ١٠ ملايين لغم مبثوث في شتى أنحاء بلادهم .

هذا نداء موجه إلى الأسرة العالمية التي تسمي نفسها "نحن شعوب الأمم المتحدة" والتي أعلنت جماعيا أنها مصممة على أن تؤكد من جديد الإيمان بحقوق الانسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره ، وأن تدفع قُدما بالرقي الاجتماعي وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح ، وأن تستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها . أليست المسؤولية عن الانسانية والمبادئ التي تقوم عليها هذه الهيئة العالمية وميثاقها مما يملي تشغيل الأداة الدولية للمساعدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعب افغانستان الذي نكبته الحرب ؟

إن بلدا لم يدافع عن نفسه فحسب ، بل أسهم أيضا في استقلال أمم أخرى عديدة ، وأسهم في إنهاء الحرب الباردة يعيش اليوم حالة عوز يجل عنها الوصف . دعوني أضرب لكم مثلا .

بينما كنت في زيارة لبعض المناطق الريفية من البلد ، قبل أسابيع قليلة ، ليس إلا ، لم أجد حتى الحد الأدنى من ظروف الحياة التي تدل على وجود نشاط اقتصادي أو إنمائي منذ عدة سنوات . والأشياء الوحيدة التي رأيتها بوضوح هي آثار التدمير المستمر والمنهجي لِما كان لدينا من بنىً تحتية اجتماعية - اقتصادية قبل الحرب . لا توجد طرق ، ولا خدمات صحية ، ولا وسائل اتصال ، ولا مدارس للأطفال أو الكبار . وللحظة ، ظننت أنه لولا وجود بعض الشاحنات الصغيرة وساعات اليد وأجهزة الراديو ،

لصعب على المرء أن يدرك إن كان في القرن العشرين حقا ، أو هو ربما ، في العصور الوسطى . لم تكن هناك كهرباء في المنطقة بأسرها . والقلائل من الناس كانوا محظوظين بحيث يملكون قناديل ، وعدد أقل من هؤلاء كان لديهم الكيروسين اللازم لإضاءة قناديلهم . أما الشموع فإنها تعد من الكماليات . وقد ترك تدمير القنوات ومجاري المياه السكان يعانون من نقص حاد في المياه .

ولكن ، قبل كل شيء ، فإن ما رأيته على وجوه الناس كان مما يتمزق له القلب بأكثر مما يتمزق لفقرهم وللدمار الذي لحق ببيوتهم وممتلكاتهم . لقد رأيت التوقع والأمل في الحصول على ما ليس لديهم . ومعظم الناس عاطلون عن العمل يجلسون على قارعة الطريق غارقين في أفكار يأس مرير . والأطفال يلعبون في الحقول دون أي شكل من أشكال التعليم ، لا يعون في برائتهم ما حلّ بهم .

إن الناس هناك محاطون بالشيء الوحيد الذي يبدو أنه يتوفر لديهم بوفرة أي القبور ، قبور شهداء ١٤ عاما من الحرب . كانت هذه القبور مزينة ، وفقا للتقليد الأفغاني ، بأعلام بيضاء أو خضراء . وتذكرت كلمات الأمين العام ، الذي قال عن حق :

"بلدان قليلة في التاريخ عانت بقدر ما عانت أفغانستان على مدى الـ ١٤ عاما الماضية . فضلا عن التدمير المادي ، الذي لم يقل في معظم الأحيان عن كارثة ، فنتائج الحرب تشمل ما يزيد بكثير على مليون قتيل ، وما يزيد عن مليوني معوق ؛ وحوالي ٦ ملايين لاجئ في البلدان المجاورة ، ومليوني شخص مشردون داخليا" .

هذا مثال واحد فقط من بين مئات البلدات والقرى التي تعكس حالتها المروعة الراهنة دمار البُنى التحتية الضخم في أفغانستان . دعونا نتعمق في المشاكل التي ورثتها أفغانستان من هذه الحرب ، ونتفحص آثارها على البُنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في البلد .

تقليديا ، يعتمد اقتصاد أفغانستان على الزراعة والحراجة وتربية الحيوانات . وقد ألحقت الحرب بالزراعة ، القطاع الرئيسي في اقتصادنا ، ضررا كبيرا . فأكثر من ٤٠ في المائة من المنطقة الزراعية لحق بها التلف أو تُركت بورا ؛ ونُظُم الري ، بما في ذلك مجاري المياه والقنوات ، إما أنها دمرت أو هجرت ؛ والخدمات الزراعية قد تدهورت .

هناك عاملان آخران أسهما في الانخفاض الكبير في الانتاجية الزراعية . صعوبة إيجاد مزارعين ، حيث قتل معظمهم أو أصبحوا من بين اللاجئين في الخارج أو مشردين داخل البلاد أو غير قادرين على العودة إلى حقولهم ، وذلك جزئيا بسبب ملايين الالغام المنثورة عشوائيا في الأراضي الزراعية . وثمة أثر ضار آخر للقصف الجوي واستعمال النابالم هو تدمير التربة السطحية مما حول الأرض الزراعية إلى أرض قاحلة ستظل خربة لعدة سنوات قادمة .

يضاف إلى كل هذا التلف ما لحق بقطاعنا الزراعي من ضرر بالغ بسبب الكوارث الطبيعية . فعلى سبيل المثال ، تعرض في عام ١٩٩١ حوالي ٨٠ ألف هكتار من الاراضي الزراعية في مقاطعات فرح ونيمروز وغور للفيضانات . وأسفرت الفيضانات في ولاية باروان في آب/أغسطس من هذا العام عن وفاة حوالي ٠٠٠ ٢ شخص ، وتدمير ما يزيد على ٩٠٠ ٣ بيت ، وإبادة ما يزيد على ٦ آلاف رأس من الماشية وتدمير حوالي ٣ آلاف هكتار من الاراضي الزراعية . وقُدّر إجمالي الضرر ب ١٧٠ مليون دولار .

نتيجة لذلك ، فإن بلدا كان في السبعينات مكتفيا ذاتيا تقريبا في الانتاج الزراعي ، أصبح اليوم في مسيس الحاجة للحبوب الغذائية والمساعدة الخارجية . فعلى سبيل المثال ، قدر في عام ١٩٩١ أن البلاد ستكون بحاجة الى ٨٦٠ ألف طن من القمح لجميع السكان . ومن هذه الكمية ٦٥٠ ألف طن مستوردة من الخارج .

وأسفرت الحرب أيضا عن تدمير ما يزيد على ٣٠٠ ألف هكتار من الغابات ؛ وأكثر من ٤٣ ألف من الكروم التي كان محصولها من الصادرات الهامة إلى بلدان المنطقة ؛

وقضت على ٥,٥ مليون رأس من الماشية والأغنام ؛ وأتلفت ٣ ٧٠٠ كيلومتر من الطرق السريعة المعبدة و ٦ آلاف كيلومتر من الطرق الثانوية . ولحق تلف شديد أيضا بحوالي ٣ ٠٠٠ من مباني المدارس و ١٢٠ مركزا صحيا و ٣٠ مستشفى . ولدينا حوالي مليوني شخص مشردين داخليا ؛ وحوالي ٥ ملايين لاجئ يعيشون في الخارج ؛ وما يزيد على مليوني شخص معوقين . والأكثر إيلاما من كل هذا هو الحقيقة الماساوية المتمثلة في أن ١,٥ مليون شخص قد استشهدوا ولم يعودوا موجودين بيننا .

كما أسلفت ، كانت الرسوم الجمركية تشكل أحد موارد الدخل الرئيسية . بالطبع ، فإن أربعة عشر عاما من الحرب قلصت إلى حد كبير حجم تجارة البلد . نتيجة لذلك ، فإن عائدات الضرائب التجارية اليوم عند أدنى حد لها .

بالنسبة للحالة الاقتصادية الراهنة في أفغانستان والوضع المالي الحالي ، يمكن للمرء أن يقول إن تعليق المساعدة الاقتصادية من المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة أثناء ١٤ عاما الماضية قد أضاف عبئا إضافيا إلى اقتصاد بلدنا المضعف بالفعل . وتبين البيانات أن النظام الشيوعي عالج ٨٠ في المائة من العجز في الميزانية بطبع أوراق نقدية . وقد أدى استمرار العجز الضخم في الميزانية مقترنا بالتضخم المرتفع إلى تدهور الاقتصاد بحيث أصبح على وشك الانهيار .

دعوني أشير الآن إلى عودة اللاجئين . في الأشهر الثلاثة الأولى عقب قيام الدولة الاسلامية في أفغانستان عاد إلى البلاد ما يزيد على مليون لاجئ . لسوء الطالع ، فإن مئات العائدين قوبلوا بالألغام الأرضية . ووفقا للتقارير ، فإن مستشفيات بلدة بيشاور الواقعة على الحدود الباكستانية قد ووجهت في أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٢ بسيل من اللاجئين الأفغان الذين أصيبوا بألغام أرضية أثناء عودتهم إلى ديارهم . وهذه المشكلة ، بالإضافة إلى تعويقها الشديد لاستئناف مزارعي البلاد لأنشطتهم الانتاجية - وهو ما ذكرته سابقا - ستظل تعرض للخطر عملية إعادة بناء شبكات الري ومرافق المواصلات ، وكذلك عملية عودة اللاجئين إلى الوطن وتأمين استقرارهم .

للتغلب على هذه المشكلة ، نريد ، من جهة ، شن حملة مكثفة في البلاد بغية توعية الناس بخطر الالغام وكيفية تجنبها ، ومن جهة أخرى ، نطلب من الامم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية مزيدا من المساعدة لتكثيف أنشطة إزالة الالغام والتدريب . وهذا الشاغل قد عُبر عنه تعبيرا واضحا جدا في الجزء الرابع من نداء الامين العام الموحد الصادر في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ .

إن برنامج الاسترداد الذي تقوم به الآن في باكستان مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الاغذية العالمي والذي يقضي بإعطاء ٣٠٠ كيلوجرام من القمح و ٣٠٠ ٣ روبية باكستانية - أي ما يعادل ١٣٠ دولارا كمنحة إعادة إلى الوطن مقابل استرداد بطاقة التموين ، الممنوحة للاجئ ، قد يكون - هو وبترتيبات المنحة المماثلة التي تعطى للاجئين الافغان العائدين من إيران - كافيا لتمكين اللاجئين من العودة . ولكنه لن يكفي وحده لتأمين استقرارهم .

والحاجة ماسة إلى المساعدة في مكافحة الانتشار المحتمل للأوبئة الذي قد يحدث إبان العودة الجماعية الضخمة للاجئين إلى البلاد . فلا يزال التدرن الرئوي والحمى الشوكية يشكلان مشكلة خطيرة ، أما الملاريا التي تم القضاء عليها وفقا لمنظمة الصحة العالمية ، فقد عادت إلى الانتشار مرة أخرى في أفغانستان . وهذا يخلق مشكلات جديدة في صدد التحصين ومكافحة المزيد من انتشار هذه الاوبئة . إن رعاية الام والطفل لم تصل بعد إلى المستويات اللازمة . والادوية الضرورية اللازمة غير متوفرة على الإطلاق والهياكل الاساسية الصحية ، بما في ذلك مياه الشرب والمرافق الصحية تعاني من تلف بالغ .

قبل الحرب ، كانت أفغانستان ، باعتبارها بلدا متخلفا ، ضمن البلدان التي لديها أدنى معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة . ولسوء الطالع أصبحت الحالة اليوم أسوأ مما كانت عليه منذ ١٤ سنة . وأي كارثة لمستقبل أمة ما يمكن أن تفوق كارثة انهيار نظامها التعليمي ؟

لقد دُمر خلال الحرب حوالي ٣ ٠٠٠ من مباني المدارس ، كما قتل آلاف من المعلمين أو اضطروا إلى ترك البلاد .

ولم تسلم جامعة كابول وغيرها من المؤسسات التعليمية في البلاد من الآثار المدمرة للحرب ، واختفى معظم المحاضرين في الجامعات كذلك أو تركوا البلاد في ظل النظام الشيوعي . وتعطلت روابط الانتساب وغيرها من الاتصالات الاكاديمية بالجامعات والمؤسسات الاكاديمية في البلدان الاخرى . وأصبح هناك نقص خطير في المعدات والمواد التعليمية .

وبعد أن ذكرت هذه الحقائق المؤلمة ، نصل الآن إلى ما نطلبه من المجتمع الدولي كمساعدة طارئة . الواقع اني إزاء الحالة المروعة التي عرضتها لتوي على الجمعية العامة أجد من الصعب عليّ عند طلب معونة طارئة أن أحدد أولويات احتياجاتنا لاننا في حاجة مُلحّة إلى كل شيء تقريبا .

بيد أن المجالات والتالية تحتاج إلى اهتمام عاجل . أولا ، هناك نقص في وقود التدفئة ، الذي هو شيء حيوي لبقاء الآلاف من المواطنين ، وبصفة خاصة الفئات السريعة التأثر مثل الأطفال والمسنين والمعوقين والمرضى ، على قيد الحياة في مواجهة برودة الشتاء القادم وبصفة خاصة في كابول .

ثانيا ، النقص في المواد الغذائية ، ويشير نداء طوارئ الشتاء الذي أصدره السيد يان إلياسون ، في الفقرة ١٤ ، إلى أن ٣,٨٦ ملايين مواطن ، أي ما يقرب من ٤ ملايين مواطن سيحتاجون إلى مساعدة غذائية طارئة . ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة يلزم على سبيل الاستعجال توفير ٣٢٠ ٠٠٠ طن من الأغذية للمقيمين في كابول وفي ١٤ منطقة أخرى . وحالة الأغذية في الشتاء القادم ، كما ورد في نداء طوارئ الشتاء ، تبدو محفوفة بالمخاطر ، وبصفة خاصة في المناطق التي وصلت إليها مؤخرا أعداد كبيرة من العائدين والنازحين في كابول . وبالإضافة إلى ذلك ، تسود حالة مماثلة في مناطق الجبال الداخلية في هزاراجات وبعض المناطق الأخرى مثل باداخشان ، التي لا يمكن الوصول إليها في الشتاء بسبب تساقط الثلوج بمعدلات كثيفة .

ثالثا ، هناك مسألة تنفيذ برنامج إزالة الألغام ومتابعته بصورة جادة . وقد أشرت من قبل إلى الحاحية هذا الموضوع .

رابعا ، توفير المأوى ، وكما ورد في الفقرة ٢٢ من نداء طوارئ الشتاء ، سيلزم في الشتاء المقبل وحده ، ما يقدر بحوالي ٨ ملايين من الدولارات لتوفير المأوى المؤقت في المناطق الأشد تضررا .

خامسا ، في ميدان الرعاية الصحية ، قدر نداء طوارئ الشتاء ، المبالغ اللازمة لتمويل خدمات الرعاية الصحية بـ ٣,٤ مليون دولار ، أي لتقديم أدنى حد من الرعاية الصحية وذلك لفترة الشتاء القادم فقط .

ولا يسعنا إلا أن نعرب عن تقديرنا وشكرنا للبلدان المانحة ، التي وفّرت ، عن طريق دعمها الثنائي - بالإضافة إلى برامج التمويل المتعددة الاطراف مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الامم المتحدة للطفولة - الخدمات الصحية للكثير من المناطق الريفية . نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للجنة الصليب الاحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية الاخرى لتوفير المساعدة للمحتاجين ، وبصفة خاصة للذين يعيشون في ظروف تتسم بشدة الحرمان .

نود أن نقدم شكرنا العميق للاستجابة العاجلة من جانب عدد من البلدان لنداء الامين العام للامم المتحدة بتوفير ١٨٠ مليون دولار في شكل معونة طارئة لافغانستان . وبالنيابة عن شعب وحكومة أفغانستان نسترعي انتباه البلدان التي لم تستجب بعد لنداء المعونة الطارئة ، إلى الطابع المُلِح لهذه المساعدة الإنسانية .

وبغية إعادة تشييد بلادنا التي مزقتها الحرب ، فإننا نحتاج إلى مساعدة في كل الميادين الاجتماعية والاقتصادية . بيد أننا في هذا الوقت بالذات نحتاج إلى مساعدة عاجلة لتدبير احتياجاتنا من السلع الضرورية مثل القمح والسكر والشاي وزيت الطهي والمنتجات البترولية ، كما نحتاج إلى المساعدة في إعادة اللاجئين واستعادة الخدمات العامة . ونحتاج إلى مساعدة لاستعادة الحياة الطبيعية في جميع أنحاء البلاد ، ولتأمين العودة إلى الوطن لذوي المهن العليا وأصحاب المهارات ، ولإعادة فتح المدارس والمستشفيات ، وزيادة انتاجية القطاع الزراعي ، وإحياء المزارع ، وتوفير الخدمات البيطرية والعناية اللازمة بالحيوانات ، وإصلاح مصانع النسيج ، ومصانع الاسمنت وصناعة السكر ، والقوى الكهربائية التي تتاح الآن لحوالي ٦ في المائة فقط من المواطنين ، ولإعادة شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية . إن إنجاز جميع هذه الاهداف يحتاج إلى مساعدة دولية هامة .

وعلى الرغم من أن أفغانستان ، خلال تاريخها الطويل ، استطاعت في مناسبات عديدة ، بعد أن عاشت كوارث مماثلة ، وإن لم يكن بنفس الحجم ، أن تثبت قدرتها على العودة إلى الاعتماد على الذات ، فإننا نتوقع من البلدان المحبة للحرية في جميع

أنحاء العالم التي دعمتنا خلال سنوات النضال من أجل الحرية ، أن تستمر في تقديم يد العون لنا خلال السنوات القادمة في كفاحنا من أجل إعادة التعمير وإعادة التأهيل .

ولكفالة المساعدة الدولية لإعادة تعمير أفغانستان سوف يعرض على الجمعية العامة مشروع قرار وارد في الوثيقة A/47/L.25/Rev.1 ، وذلك نيابة عن مقدميه ، الذين نود أن نعرب لهم عن امتناننا البالغ .

إن تأييد الأعضاء لاعتماد مشروع القرار هذا واسهاماتهم ومساعداتهم السخية في تنفيذ أهدافه ، مما يساعد على مواجهة التهديدات الخطيرة الوشيكة لأرواح الملايين من الأفغان الأبرياء ، وعلى توفير أسباب العيش الكريم والرفاه للأجيال المقبلة . فاعتماد مشروع القرار هذا سيمكننا من إعادة بناء وطننا الذي تهدم بعد الكارثة الإنسانية الهائلة التي حلت بنا ، والتي التهمت نيرانها بلا رحمة كل ما نملكه تقريبا في هذا البلد الفقير . كما أنه سيمكّن أمتنا ، مرة أخرى ، من العمل ، أسوة بغيرها من الأمم ، في سبيل السلم والتقدم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لتركيا الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/47/L.25/Rev.1 ، في سياق بيانه .

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد معاناة طويلة خلال ١٤ عاما من الحرب والتدمير الناشئ عنها ، تدخل أفغانستان الآن مرحلة جديدة في تاريخها ، مرحلة تعطي الأولوية فيها لإعادة التأهيل وإعادة البناء . وقد استمع الأعضاء للتو ، إلى نائب وزير خارجية أفغانستان وهو يشرح ضخامة المهمة التي تواجه ذلك البلد . ان أفغانستان من أقل البلدان نموا وهي تواجه حالة اقتصادية حرجة . لقد دُمرت هياكلها الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وسيقتضي الأمر سنين طويلة لإعادة الحالة هناك إلى ما كانت عليه . إن عودة الملايين من اللاجئين وتأمين استقرارهم سيمثلان عبئا ثقيلا على موارد أفغانستان المحدودة .

إن فصول الشتاء في أفغانستان طويلة وقاسية ، تنخفض فيها درجات الحرارة إلى ما دون الصفر وتتراكم الثلوج كثيفة فتترك العديد من المجتمعات المحلية في عزلة تامة وتقطع طرق الإمداد . ويرجح أن تعاني أسر أفغانية عديدة خلال فصل الشتاء المقبل مشاق بالغة . ووفقا لإدارة الشؤون الانسانية ، فإن الكثيرين من الافغان لن يتمكنوا من البقاء على قيد الحياة في فصل الشتاء إن لم تقدم لهم المساعدة . إن إعادة ما يربو على مليون لاجيء إلى وطنهم هذا العام ، ونزوح مئات آلاف الاشخاص من كابول ، وعدم توفر البنية التحتية ، والعجز عن تامين الامدادات الكافية لفصل الشتاء ، هي من جملة العوامل التي تجعل من تقديم المساعدة الطارئة أمرا ضروريا .

إن عنوان مشروع القرار (A/47/L.25/Rev.1) الذي أتشرف بعرضه نيابة عن ٣١ بلدا هو "تقديم مساعدة دولية طارئة لتعمير أفغانستان المنكوبة بالحرب" . وبالإضافة إلى البلدان المقدمة للمشروع الواردة أسماؤها في الوثيقة ، فإن بروني دار السلام ، والولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحتا من مقدميه .

ومشروع القرار يتالف من ١١ فقرة في الديباجة وتسع فقرات في المنطوق . إنه نداء موجه إلى جميع الدول والمنظمات والوكالات والمنظمات الاخرى الحكومية وغير الحكومية لكي تقدم كل المساعدة المالية والتقنية والمادية الممكنة . وهو يطلب من الامين العام العمل من أجل كفالة استمرار تنفيذ برامج المساعدة الانسانية والاقتصادية المتعلقة بأفغانستان وزيادة تعزيزها ، والقيام بإيفاد فريق خبراء لتقدير الاضرار التي خلفتها الحرب في هذا البلد . وهو يطلب أيضا إلى الامين العام الشروع في خطة لتعبئة المساعدة المالية والتقنية والمادية ، بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر للدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية . ويناشد مشروع القرار أيضا جميع الدول الاعضاء تقديم مساعدة مالية طارئة إلى الصندوق الاستئماني للطوارئ في أفغانستان ، والاستجابة للنداءات الموحدة التي وجهها الامين العام .

إن مشروع القرار هذا هو تعبير عن دعم المجتمع الدولي لشعب وحكومة أفغانستان . وإننا على ثقة من أن الجمعية العامة ، الحريصة دائما على تقليدها

المتمثل في التضامن مع أعضائها ساعة الشدة ، ستهب إلى مساعدة أفغانستان وتعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء .

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ شعب أفغانستان على الانتصار العظيم الذي حققه ، وعلى إقامة دولة أفغانستان الإسلامية . وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للأمين العام للأمم المتحدة وممثليه الشخصيين لجميع الجهود التي بذلوها بغية مساعدة أفغانستان أثناء الحرب وفي أعقابها .

ويسعدنا أنه بعد ١٤ عاما من الحرب ، توصل الشعب المسلم في أفغانستان اليوم إلى تحقيق ما كان يطمح إليه من إنشاء حكومة إسلامية غير منحازة ومستقلة . وعلى الرغم من التحديات الخطيرة التي تواجهها ، فإننا على ثقة تامة من أن أفغانستان ، بفضل الوحدة والصمود ودون تدخل أجنبي ، ستتمكن من التغلب على المصاعب وتبدأ عملية إعادة الإعمار . وفي هذه المرحلة الحاسمة ، من الأهمية بمكان أن تضع جميع فئات شعب أفغانستان خلافاتها جانبا ، وتساعد الحكومة الشرعية في إعادة إعمار البلد .

وما من شعب قد عانى في التاريخ الحديث من الكوارث والأضرار مثلما عانى شعب أفغانستان . فالمشاق والمصاعب التي واجهها البلد ترجع في آن معا إلى أسباب طبيعية وإلى أسباب من صنع الانسان .

وحتى من قبل الحرب ، كانت موارد البلد والفرص المتاحة لشعب أفغنستان من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أمرا يحتاج إلى قدر أكبر مما أولي له من الاهتمام . فصادرات البلد كانت توفر بالكاد الاحتياجات الأساسية لسكانه ، مما يجعله عاجزا عن الاستثمار الطويل الأجل ، بما في ذلك إقامة البنية الاقتصادية التحتية ووضع برنامج لتنمية الموارد البشرية . وبالإضافة إلى هذه الصعوبات الاقتصادية ، فإن وضع أفغانستان الجغرافي كبلد غير ساحلي قد تسبب في تفاقم هذه المشاكل .

وبصرف النظر عن هذه المعضلات ، خلال السنوات الأربع عشرة الماضية ، حلّت بأفغانستان كارثة تمثلت بالاحتلال الأجنبي والحرب الأهلية ، مما زاد من ضآلة الفرص

المتاحة وشحة الموارد التي يمكن توجيهها للتنمية . إن المدى الذي وصلت إليه أعمال سفك الدماء والتدمير هو مصدر قلقنا البالغ . لقد قتل أكثر من مليون نسمة ، وأصبح ما يزيد على ميلوني نسمة من المعوقين ، وهناك قرابة ٨ ملايين نسمة إما لجأوا إلى البلدين المجاورين ، أي جمهورية إيران الإسلامية وباكستان ، أو أصبحوا مشردين في الداخل . إن كون عدد ضخم من الضحايا من الذكور الشباب أمر يشهد بفداحة الخسائر التي منيت بها أفغانستان فيما يتعلق بالقوى العاملة المتوفرة لديها .

إن ما لحق بالبلد من دمار مادي يمثل بُعدا آخر لوضع أفغانستان المؤسف . في الواقع ، لم يتبق شيء من البنية التحتية للبلد ، ما عدا الأطلال . فالطرق والجسور ونظم الري والمزارع والمؤسسات الصناعية والمدارس وغيرها ، كلها تحمل ندوب الحرب البالغة . والقرى التي نجت من التدمير الكلي قليلة معدودة . بالإضافة إلى ذلك ، فإن ضررا فادحا أصاب المدن ، والكثير من الخدمات العامة في المناطق الحضرية قد انهار . ومن ثم ، فإن المصاعب الطبيعية لأفغانستان والأضرار الناجمة عن الحرب قد أدت مجتمعة إلى وضع بلغ فيه متوسط الناتج القومي الاجمالي للفرد ٢١٨ دولارا ، ومتوسط العمر المتوقع حوالي ٤٠ سنة ، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة ١٢ في المائة ، وليس هناك سوى مستشفى واحد لكل ٢١٨ ٠١٥ شخصا . إن هذا الدمار الشامل وهذا الفقدان الهائل للغرض خلال السنوات الأربع عشرة هذه قد تسببا في تراجع أفغانستان كثيرا عما كانت عليه في ما مضى .

على ضوء ذلك ، فإن دولة أفغانستان الإسلامية المؤسسة حديثا تواجه تحديات صعبة للغاية ، بما في ذلك إعادة اللاجئين إلى الوطن وتأمين استقرارهم ، وإعادة تأهيل البلد وإعماره . وفي ضوء أهمية إعادة الأحوال الطبيعية ، وكذلك نسبة السكان في المناطق الريفية مقارنة بالسكان في المدن ، فإننا نرى أن الخطوة الأولى في عملية التطبيع ينبغي أن تكون إعادة الخدمات الأساسية ، والتمهيد لاستئناف الانتاج الزراعي .

وليس بوسع أفغانستان ، شعبا وحكومة ، في الوقت الحاضر ، أن تخطو حتى هذه الخطوات الأولية بمفردها ، فضخامة الاحتياجات اللازمة لإعادة تأهيل أفغانستان

وإعمارها تتعدى بكثير قدراتها ومواردها القائمة . وكما ذكر الأمين العام في ندائه الموحد من أجل تقديم مساعدة إنسانية طارئة لأفغانستان ،

"فإن البلد لا تزال تواجهه حالة طوارئ ذات أبعاد مأساوية ، حيث أن كل شيء تقريبا مطلوب ، ولا يوجد شيء تقريبا متاح بسهولة" .

لذلك ، وبالنظر إلى الصعوبات وأوجه عدم الاطمئنان التي تتربص بالبلد ، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية معنوية في الاستجابة العاجلة لاحتياجات أفغانستان في هذا المنعطف الحاسم .

ونظرا للطابع المُلحّ لهذه المهمة ، فإننا نشعر بقلق إزاء عدم الاستجابة على نحو كاف للنداء الموحد الذي وجهه الأمين العام من أجل تقديم مساعدة إنسانية طارئة لأفغانستان ، والذي تناول الاحتياجات العاجلة للغاية في ميادين المعونة الغذائية ، والرعاية الصحية ، وإزالة الألغام ، والعودة الاختيارية للوطن ، والزراعة ، والتعليم ، وإصلاح الهياكل الأساسية ، ومكافحة المخدرات . ومما يؤسف له أن من بين مبلغ الـ ١٧٩,٧ مليونا من الدولارات المقترح للمساعدة الإنسانية الطارئة للفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، لم يسجل سوى مبلغ ٥٩ مليونا من الدولارات . لذلك ، فإن الوكالات المعنية ببرامج شتى التي توخاها النداء الموحد لم تستطع تنفيذ برامجها المرسومة .

وفي نفس الوقت ، فإن حلول فصل الشتاء قد يزيد من سوء الحالة ، إذ أنه يعرض الشعب الذي يئن من المعاناة بالفعل لمشاق جديدة . وفي هذا الصدد ، تؤيد جمهورية إيران الإسلامية تمام التأييد المذكرة التي أعدّها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية بشأن احتياجات أفغانستان الطارئة في فصل الشتاء . وأود أن أؤكد تصميم حكومة بلدي على مساعدة السفير إلياسون في تنفيذ خطته .

ومن الواضح ، أنه لكي يمكن الاستجابة على نحو فعّال للاحتياجات اللازمة على الأجلين القصير والطويل لإصلاح أفغانستان وتعميرها ، هناك حاجة إلى وضع خطة جديدة لتعبئة المساعدات المالية والتقنية والمادية ، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي لإعلان التبرعات . ويقتضي ذلك إيفاد فريق خبراء في أقرب وقت ممكن إلى أفغانستان من أجل تقييم ما سببته الحرب من أضرار ودمار ، وإعداد تقرير شامل بشأن الاحتياجات اللازمة لإصلاح ذلك البلد وتعميره . ونظرا للدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به المؤسسات المالية الدولية في عمليتي الإصلاح والتعمير ، فإن خطة الأمين العام يجب أن تستكشف أيضا السبل والوسائل التي يمكن أن تؤدي إلى تعزيز المشاركة النشطة لهذه المؤسسات من أجل تحقيق الأهداف التي ستضعها . ويحدونا الأمل في أن يستجيب المجتمع الدولي والبلدان المانحة ، بصفة خاصة ، استجابة كافية للنداء الموجه من الأمين العام وللمبادرات الجديدة التي سيتخذها على أساس تقرير فريق الخبراء .

وطوال فترة الـ ١٤ عاما من الاحتلال الأجنبي والفترة التالية لها ، ما فتئت جمهورية إيران الإسلامية تقدم الدعم إلى شعب أفغانستان ، وتؤيد تطلعه إلى تحقيق السلم والرخاء . وسوف تواصل القيام بذلك . وعلى ضوء هذا ، أود أن أسرد بإيجاز بعض التدابير التي اتخذها بلدي لتخفيف معاناة الشعب الأفغاني .

على مدى ١٤ عاما ، وبالرغم من العبء الضخم الناجم عن الحرب التي فرضت علينا ، واصل بلدي استضافة أكثر من مليوني لاجئ أفغاني لا يزال معظمهم يعيش في إيران . وفي أعقاب قيام دولة أفغانستان الإسلامية مباشرة ، وبالرغم من اندلاع أعمال القتال الجديدة ، التي هددت أمن العاملين في مجال الإغاثة ، سارعت جمهورية إيران الإسلامية إلى معونة أفغانستان . ومن الجدير بالملاحظة أنه قد تم حتى اليوم إرسال أكثر من ٨٠ طائرة محملة بالمعونة إلى أفغانستان . وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس الأفغاني المؤقت السيد برهان الدين رباني إلى طهران ، قدّمنا إلى بلده ائتمانات إضافية تبلغ ٥٠ مليونا من الدولارات .

وعلاوة على ذلك ، وبغية تحسين قدرات الرعاية الطبية والصحية ، فقد أوفدنا عدة أفرقة طبية إلى أفغانستان . كما نظم الهلال الأحمر الإيراني برامج تدريبية شتى لمواطنين من الأفغان .

وختاما ، أود أن أكرر تصميم بلدي الراسخ على أن يواصل تقديم المساعدة إلى أفغانستان .

السيد مسعود (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرحب وفد باكستان بنظر الجمعية العامة في بند جدول الأعمال المعنون "تقديم مساعدة دولية طارئة لتعمير أفغانستان المنكوبة بالحرب" . إن مداولاتنا بشأن هذه المسألة الهامة لها أبعاد إنسانية واقتصادية وسياسية .

لقد خاض شعب أفغانستان نضالا طويلا ومريرا من أجل أن يستعيد استقلال بلده ويحرره من الاحتلال والسيطرة الأجنبيين . وكان نضاله هذا نضالا حاسما له آثار بعيدة المدى على المنطقة والعالم كله . ولا يسع العالم إلا أن يرحب بانتهاء الأعمال

القتالية في أفغانستان . ونحن على ثقة بأن أشقاءنا الأفغان سيتوصلون بالوسائل السلمية إلى توافق آراء سياسي وطني . وفي هذا الصدد ، ترحب باكستان ببدء عملية الانتخابات في أفغانستان .

لقد كانت تكلفة عقد ونصف من الحرب والصراع باهظة جدا . فقد لقي ما يزيد على مليون أفغاني حتفهم . وشُوّه وجُرح أكثر من مليوني شخص . وفرّ قرابة ستة ملايين أفغاني كلاجئين ، ذهب معظمهم إلى باكستان وإيران . وتمّ تدمير كل الهياكل الأساسية والطرقات والجسور وقنوات الري في أفغانستان . ولم يعد هناك تقريبا وجود للخدمات الأساسية كالخدمات الصحية والتعليمية . والأكثر من ذلك أن ملايين الألغام أصبحت مبعثرة في كل أنحاء البلد وما زال من اللازم إزالتها .

وتحتاج أفغانستان إلى مساعدات شاملة وواسعة النطاق : أولا ، لإعادة توطين وتأهيل اللاجئين والمشردين في أفغانستان ؛ ثانيا ، لإصلاح وتعمير الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية ؛ ثالثا ، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن الاقتصاد الأفغاني ، الذي كان يُعدُّ من أقل الاقتصادات نموا في العالم حتى من قبل اندلاع الحرب ، بحاجة الآن إلى الإنعاش عن طريق عملية إصلاح وتعمير سريعة . ويعتبر الإنعاش الاقتصادي ضروريا لدعم عملية الانتقال إلى الحكومة التمثيلية في أفغانستان ، ولتحقيق المصالحة والوئام على نحو كامل بين الشعب الأفغاني . وسيؤدي إحلال السلم والهدوء في أفغانستان بدوره إلى المساهمة في تطوير التعاون والاستقرار في المنطقة كلها . وفي هذا السياق ، فإن انضمام أفغانستان المنتظر مع جمهوريات آسيا الوسطى الخمسة إلى منظمة التعاون الاقتصادي ، التي تربط بين باكستان وتركيا وإيران ، سيكون تطورا هاما .

لقد ساعد المجتمع العالمي أفغانستان في استعادة حريتها ، وعليه أن يساعدها كذلك في معالجة آثار الصراع الذي فُرض على شعبها .

نحن نرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة لتركيز الانظار على الحالة الخطيرة في أفغانستان من خلال توجيه ندائه الموحد الذي يدعو إلى تقديم المساعدة الانسانية الطارئة لأفغانستان . ويحدونا الأمل أن يستجيب المجتمع الدولي بالإسهام بموارد إضافية قدرها ١٨٠ مليون دولار لوكالات الأمم المتحدة حتى يتسنى لها تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة لأفغانستان لتغطية النصف الثاني من ١٩٩٢ . وهذه الموارد ، التي تشمل عجزا في العام الراهن في عملية السلام الجاري تنفيذها يبلغ ٧٦ مليون دولار - موارد يقصد بها تلبية الاحتياجات في مجال المعونة الغذائية ، وفي مجال الصحة ، وتطهير الالغام ، وإعادة اللاجئين الطوعية إلى الوطن .

وفضلا عن ذلك ، هناك حاجة إلى دعم البرامج الحالية لوكالات الأمم المتحدة في مجالات الزراعة والتعليم وإصلاح الهياكل الأساسية ومكافحة إساءة استعمال المخدرات . وفي وقت سابق من هذا الشهر ، ذكّر وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية ، السيد إلياسون ، البلدان المانحة بوجود حاجة فورية إلى ١٧,٨ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الطارئة لشعب أفغانستان خلال شهري الشتاء القادمين . وينبغي أن تكون هناك استجابة عاجلة لهذه الاحتياجات .

فمن الجوهري ، أن توفر لوكالات الأمم المتحدة الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الطارئة لشعب أفغانستان . ومن دواعي الأسف أن الأهداف المحددة في نداء الأمين العام لم تترجم بعد إلى حقيقة واقعة . ويحدد النداء أيضا عددا من المشاكل الاقتصادية الأساسية التي تواجه أفغانستان والتي يتعذر على الوكالات الإنسانية التصدي لها ، وقد استرعي اليها انتباه المانحين الثنائيين والمؤسسات المالية الدولية . وأبرز هذه المشاكل مشكلتا العجز الحاد في ميزانية الحكومة الأفغانية والنقص في الأغذية والوقود .

إن باكستان تحث المجتمع الدولي ، وبخاصة الدول المانحة الرئيسية والمؤسسات المالية ، على توفير المساعدة المالية والتقنية والمادية اللازمة لأفغانستان .

وقد وقفت حكومة باكستان وشعبها إلى جانب أشقائها الأفغان في المحن والمصائب التي ابتلوا بها في السنوات العديدة الماضية . ونفخر باننا أسهمنا في نجاحهم في

استرداد زمام مصيرهم . وتكرر باكستان التأكيد على أملها في تهيئة الظروف في أفغانستان التي يتمكن في إطارها اللاجئون الافغان في باكستان وإيران من العودة بسلام إلى ديارهم .

وقد أوضح الامين العام أن النجاح في إعادة اللاجئين إلى بلدهم يتطلب استمرار قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان على نفس المستوى الراهن . وتكرر باكستان تأكيدها على تأييدها الكامل لإعادة التأهيل والتعمير في أفغانستان ، والتنمية الاقتصادية لأفغانستان . ونحن نؤكد من جديد التزامنا بتوجيه كل المساعدة إلى أفغانستان من خلال حكومة أفغانستان . وقد قدمت حكومة باكستان حتى الآن ائتمانات تجارية لأفغانستان وهي تواصل تغطية النقص في احتياجاتها من القمح والطاقة .

ونأمل أن تؤيد الجمعية العامة بقوة الدعوة إلى تقديم المزيد من المساعدة الدولية إلى أفغانستان حتى يتمكن هذا البلد الشجاع ، الذي عانى كثيرا وطويلا ، من توطيد حريته وتحقيق السلم والرخاء والديمقراطية .

السيدة طاهر - خيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن أمثل أمام الجمعية العامة كأحد مقدمي مشروع القرار الذي يتناول قضية لا تزال تحظى باهتمام الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بأسره ، وهي الحاجة المُلحّة لتقديم المساعدة الطارئة لإعادة بناء أفغانستان .

إننا نتوجه بالشكر إلى الأمين العام لتقييمه لاحتياجات أفغانستان على النحو الوارد في ندائه الموحد الموجه في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ والنداءات الطارئة اللاحقة ، وكما يؤكد نداء حزيران/يونيه ، فبعد عامين من انتهاء الحرب ، لا تزال أفغانستان تواجه مشاكل هائلة اقتصادية وإنسانية وفيما يتصل باللاجئين . ومن الواضح أنه رغم النجاحات الكبيرة التي حققتها الامم المتحدة والمجتمع الدولي في التخفيف من حدة المعاناة في أفغانستان ، يبقى الكثير مما ينبغي فعله . وقد جاءت الفيضانات الاخيرة فزادت من حدة المشاكل القائمة ، وأوجدت سببا آخر للقلق . إن الحاجة القصيرة

الامد للإغاثة الانسانية خلال أشهر الشتاء المقبلة ، والتحدي الأطول أمدا المتمثل في إعادة بناء اقتصاد الدولة ، يتطلبان كلاهما الاهتمام منا على حد سواء .

ومنذ ١٩٨٥ ، قدمت الولايات المتحدة قرابة ٤٧٥ مليون دولار لدعم برامج في مجالات إعادة البناء والزراعة والشؤون الصحية والتعليم ، وللإغاثة العامة في أفغانستان . وقد كان لهذه البرامج تأثيرها - فقد تم إصلاح أكثر من ١ ٦٠٠ شبكة ري ، وتوزيع أكثر من ٣ ملايين كتاب مدرسي على الأطفال في سن الدراسة . وتلقّى أكثر من ١ ٥٠٠ مركز صحي وعيادة مساعدة من الولايات المتحدة . ويجري أيضا بالفعل تنفيذ بعض برامج المساعدة الثنائية الأمريكية في المناطق التي تضررت من الفيضانات الأخيرة . وستسهم هذه البرامج في التخفيف من حدة آثار الفيضانات . وفيما يتعلق بقضية اللاجئين ، فقد قدمنا دعما قويا للسكان الذين نكبتهم الحرب داخل أفغانستان وخارجها ، وذلك من خلال البرامج الثنائية والمتعددة الاطراف .

وبالإضافة إلى برامج المساعدة الثنائية ، تقدم الولايات المتحدة المساعدة إلى أفغانستان من خلال الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية . ومنذ ١٩٨٠ قدمنا مساهمات لهذه المنظمات تزيد عن ٧٠٠ مليون دولار . واستجابة لنداء حزيران/يونيه ، تبرعنا بمبلغ إضافي قدره ٨ ملايين دولار .

وتود الولايات المتحدة أن تواصل القيام بدور في مساعدة أفغانستان على إعادة البناء بعد ١٤ سنة من الحرب المدمرة . وفي صدد النظر في احتياجات الإغاثة الدولية ، نود أن نسترعي الانتباه بصورة خاصة إلى أهمية أنشطة تطهير الالغام فإن الملايين من الالغام المتبقية في أفغانستان تهدد الحياة وتعيق جهود الإغاثة وإعادة البناء لسنوات عديدة في المستقبل .

ونود أن نذكّر أيضا بصورة خاصة بالخطر الجاد المتمثل في احتمال انتشار الجوع بين اللاجئين والنازحين العائدين إلى أفغانستان خلال هذا الشتاء . وتشير المذكرة الصادرة مؤخرا عن الاحتياجات الطارئة لفصل الشتاء في أفغانستان إلى هذا الخطر أن الولايات المتحدة تدرس الآن ، هي وغيرها من المانحين ، سبل الاستجابة لهذه

الحاجة القصيرة الامد . بيد أن الظروف الامنية داخل البلد لا تزال تعيق الجهود الرامية إلى إيصال المساعدة للاشخاص المعرضين للخطر .

ويساور الولايات المتحدة القلق بشأن انتاج الافيون والهيروبيين في أفغانستان ، ونحن نثني على الحكومة الانتقالية للجدية التي أظهرتها في بياناتها العامة بشأن مكافحة المخدرات ولإنشائها لجنة ستركز جهودها على هذه المشكلة بصورة محددة . ومن الاهمية بمكان أن يدعم المجتمع الدولي الجهود الافغانية لمكافحة المخدرات ، وبخاصة بتشجيعه المحاصيل البديلة .

ويتضمن مشروع القرار المعروض علينا احتمال توجيه الامين العام لدعوة إلى عقد مؤتمر بشأن إعادة بناء أفغانستان . ونود أن نؤكد أن إعادة البناء الاقتصادي في أفغانستان هي عملية طويلة الامد تتطلب سنوات من الالتزام . ونحن نعتقد أن إقرار عملية يتم في إطارها تحديد احتياجات إعادة البناء على نحو دقيق ومتواصل وتنسيق جهود المانحين أمر سيعود على شعب أفغانستان بفائدة تفوق دعوة المؤتمر المتوخى في مشروع القرار هذا ، والولايات المتحدة لا تستطيع حاليا الموافقة على حضور هذا المؤتمر ولكنها ستدرس دراسة جادة أي اقتراح يتقدم به الامين العام . ونحن نشجع أيما تشجيع المؤسسات المالية الدولية على وجه الخصوص على الاضطلاع بدور رائد في تعبئة وتنسيق جهد طويل الامد للمانحين للمساعدة في إعادة بناء اقتصاد أفغانستان .

إن افغانستان تمر بعملية تشكيل حكومة تكون أكثر ثباتا وتمثل جميع فئات الشعب الافغاني . وهذه المهمة ازدادت صعوبتها بفعل التدمير الاقتصادي الذي لحق بالبلاد . ونحث الامين العام على مواصلة رصد الظروف الانسانية والحالة السياسية العامة داخل افغانستان ، وعرض مساعيه الحميدة عند الاقتضاء . كما نحث الامم المتحدة على إعادة فتح مكتبها في كابول حالما تسمح بذلك الظروف الامنية .

وتدرك الولايات المتحدة إن احتياجات افغانستان ستكون هائلة في السنوات القادمة . والولايات المتحدة ستعمل كل ما في وسعها ، في حدود القيود المفروضة على الموارد ، لكي تساعد افغانستان على التعمير والانضمام الى المجتمع العالمي الذي عماده الامم المسالمة والمزدهرة . ونتطلع الى العمل مع الوفود الاخرى لوضع قرار يسهم على نحو مفيد في هذا المسعى .

السيد مارويامـا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادي أن يعقّب بإيجاز عن الحالة في افغانستان في إطار البند ١٤١ من جدول الاعمال .

لقد تمت عملية إعادة أكثر من مليون لاجيء افغاني من باكستان وإيران الى بلادهم منذ التغيرات السياسية الهامة التي وقعت في النصف الاول من هذا العام ، فيما وصف بأنه "أضخم وأسرع عملية عودة لعدد من حالات اللاجئين المثبتة في تاريخ مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين" . وهذا التطور يلقى بالغ الترحيب . إن تدفق اللاجئين لم ينحسر بعد : فطبقا لما ورد مؤخرا في نشرة "ويكلي أبديت" الصادرة عن مكتب الامم المتحدة لتنسيق برامج المساعدة الاقتصادية والانسانية المتعلقة بافغانستان ، يغادر ما يقرب من ٦٠٠ ١ شخص باكستان كل يوم عائدين الى افغانستان إضافة الى ما بين ٨٠٠ الى ٠٠٠ ١ شخص يغادرون إيران .

وفي حين أن انهيار الحكومة السابقة في افغانستان قد افسح المجال أمام تدفق هذه الحركة الضخمة للاجئين ، فإن الحالة اجمالا ما زالت غير مستقرة . فقد وقعت عدة صدامات مسلحة في كابول في آب/أغسطس الماضي ، كما وقعت اضطرابات متفرقة في مناطق عدة . وتشعر حكومة بلادي بقلق بالغ حيث إن الفشل المستمر لجماعات المجاهدين في

ابرام اتفاق سلام من شأنه ايقاف الحل الذي طال انتظاره لوضع اللاجئين الافغان والذي يجري العمل بشأنه الآن .

في هذه المرحلة الحاسمة ، يشير تطوران حدثا في الآونة الاخيرة القلق بوجه خاص . ففي التطور الأول أرغم ما يقدر ب ٥٠٠ ٠٠٠ شخص على الفرار من منازلهم في كابول واللجوء الى الاقاليم المجاورة نتيجة اندلاع الاعمال القتالية في آب/أغسطس الماضي . ومع قدوم الشتاء الأفغاني القاسي ، فإن تحويل جم غفير من الناس الى نازحين يهدد باستنفاد البنية التحتية المثقلة للبلاد وخفض المستويات المعيشية البائسة أصلا لشعبها . التطور الثاني يجري في مناطق الحدود ، حيث توجد علامات ابتدائية على تدفق اللاجئين ثانية الى خارج البلاد ، وذلك على ما يبدو من جراء النكسات التي اعتورت الآمال بإيجاد تسوية سياسية وإعادة البناء الاقتصادي للبلاد . ويحدو وفد بلادي وطيد الأمل بألا تستمر هذه الاتجاهات وأن تتضاعف الجهود الرامية الى ضمان الإبقاء على الزخم الذي وسم جهود العودة الطوعية .

منذ عام ١٩٧٩ ، اتخذت حكومة بلادي موقفا ثابتا مؤيدا للجهود الدولية الرامية الى حل الأزمة الافغانية . فقد أيدت جهود الأمم المتحدة وحكومة باكستان بقوة ، في محاولتهما التخفيف من معاناة اولئك الذين فروا من ديارهم . كما عملت بنشاط مع الدول الأعضاء الاخرى ، سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها ، من أجل تحقيق انسحاب القوات الاجنبية في افغانستان ، وكان ذلك أول وأهم شرط لإيجاد تسوية . وهذا العام قامت بتقديم ١٦,٥ مليون دولار بشكل مساعدة انسانية للاجئين الافغان من خلال منظمات دولية عديدة . وبغية تسهيل المساعدة على دفع جهود العودة الطوعية التي بدأت هذا العام ، فإنها قدمت من ذلك المبلغ المذكور ، ما مجموعه ٨ ملايين دولار تنفق على البرامج الخاصة بالافغان العائدين من باكستان و ٣,٥ مليون دولار لانفاقها على برنامج لمساعدة الافغان العائدين من ايران .

واستجابة للنداءين الموحدين الصادرين عن الأمم المتحدة في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر ، قررت اليابان تخصيص مساعدة للاجئين الافغان تشمل نطاقا أوسع

من البرامج هذا العام . وعلى سبيل المثال ، خصصت مبلغ مليوني دولار لبرنامج إزالة الالغام ، الهدف منه تخفيض التهديد بالضرر الذي قد يلحق باللاجئين العائدين الى ديارهم ، والخطورة التي ينطوي عليها هذا التهديد تم توثيقها في تقرير لجنة الصليب الاحمر الدولية . ودعمت أيضا برنامج الطوارئ الذي اضطلع به على نحو مشترك بين منظمة الصحة العالمية وصندوق الامم المتحدة للطفولة بغية توفير الإمدادات الضرورية لتمكين اللاجئين من مقاومة الشتاء القادم ؛ ولقد أسهمت اليابان بمبلغ ١,٣ مليون دولار في هذا البرنامج ، الذي يُدعى مشروع الرعاية الصحية . وبالإضافة الى ذلك ، فإنها قامت بتقديم مليون دولار للجنة الصليب الاحمر الدولية الخاصة بضحايا النزاع الافغاني من أجل المساعدة على إقامة مستشفيات تشتمل على تجهيزات للمرضى من اللاجئين.

وختاما ، فإن الحالة في افغانستان تبين إمكانية العمل الانساني ومدى ارتباطه بأنشطة حفظ السلم وصنع السلم . إن السلام الآن بات في المتناول في افغانستان ، وتناشد حكومة بلادي جميع فصائل المجاهدين ، هذه الفصائل التي وحدت صفوفها ذات يوم وقاتلت دفاعا عن قضية الحرية والسلام ، أن تكشف جهودها من أجل تحقيق المصالحة الوطنية وإرساء أساس تقوم عليه عملية إعادة التأهيل والتعمير الوطنية . إن حكومة بلادي تجدد التزامها بالتعاون في الجهود المتظافرة التي يبذلها المجتمع الدولي لبلوغ تلك الغاية .

السيدة دولت حسن (مصر) : يود وفد بلادي في بادئ الأمر أن يحيي الشعب الافغاني الشقيق الذي ناضل على مدى ١٤ عاما من أجل حريته واستقلاله ، ولم يبخل خلالها بتقديم أعز التضحيات . وإني إذ أتوجه بالتحية لذكرى ملايين الشهداء الذين سقطوا في مسيرة الكفاح الى أن تكلل الجهاد الطويل بالنجاح ، أعرب عن التقدير بإقامة حكومة دولة افغانستان الإسلامية .

إن التزام مصر تجاه القضية العادلة لشعب افغانستان أمر ملموس وثابت خلال كفاحه ، وإن التزامها مستمر من الآن فصاعدا لمساعدة الشعب الافغاني في مواجهته للتحديات الحالية والمستقبلية من أجل استعادة الاستقرار وتشجيع كافة الجهود الرامية الى بناء الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة المدى .

إن أفغانستان بحاجة إلى تكثيف الجهود للمصالحة الوطنية وضم كافة الصفوف والتغلب على أية خلافات بروح من الأخوة الحقيقية التي تراعي في المقام الأول المصالح الوطنية للبلاد . وعلى كافة الأطراف المعنية التقيد بالبحث عن الحلول السلمية لأي نزاعات وعلى اتباع أسلوب الحوار البنّاء ، حيث أن الاقتتال بين الأخوة يضر بقضية السلام كما ينال من الاستقرار ، بالإضافة إلى تعارضه مع روح ومفهوم الجهاد الأفغاني .

ونحن على أمل أن يقف كافة القادة في أفغانستان وقفة رجل واحد ويوحدوا جهودهم من أجل إرساء سلام دائم يتحقق من خلاله تقدم ورفاهية الشعب الأفغاني . وفي هذا الصدد نرحب ببدء الانتخابات في أفغانستان .

إن المرحلة القادمة هي مرحلة تحديات تساوي في حدتها ، إن لم تكن تفوق ، مرحلة التحرير .

إن أفغانستان أمامها فترة شاقة تتطلب تضافر كافة الجهود الوطنية والدولية من أجل إعادة بناء البنية الأساسية التي تحطمت خلال سنوات الحرب ، خاصة في مجال الزراعة كما ذكر السيد نائب وزير الشؤون الخارجية لأفغانستان في بيانه اليوم . كما أن هناك أولوية لتعظيم الجهود من أجل عودة وإعادة توطين ملايين اللاجئين الأفغان المتواجدين حاليا في الدول المجاورة ، ناهيك عن إعادة تأهيل ما يقرب من مليونين من المعوقين بسبب الحرب . هذا فضلا عن إزالة وإبطال مفعول الألغام المنتشرة في كافة أرجاء البلاد ، بالإضافة إلى الاهتمام بنظام التعليم حيث فقد جيل بأسره فرص التعليم الأساسي . هذا فضلا عن كافة قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى .

إن تكثيف جهود المصالحة الوطنية وصياغة علاقة صحية بين كافة القادة الأفغان ستحقق الجو المناسب الذي يحقق الاستفادة الفعلية من مساندة المجتمع الدولي .

تلك الجهود الدولية في تقديرنا تتطلب أكثر من تقديم معونات إنسانية لمساعدة الشعب الأفغاني وتخفيف معاناته ، فهناك حاجة مُلحّة لإعادة بناء داخلي شامل تتطلب تضافر جهود الدول الصديقة وتضامن كافة أعضاء المجتمع الدولي .

وفي هذا الصدد يعرب وفد بلادي عن أسفه الشديد للاستجابة المحدودة التي لاقاها النداء الموحد للأمين العام للأمم المتحدة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ من أجل تقديم المساعدة الغوثية الطارئة لأفغانستان .

إن هذا النداء كان نتاج التعاون بين وكالات وبرامج الأمم المتحدة بعد التشاور مع السلطات في كابول لتقدير الاحتياجات العاجلة للأنشطة الإنسانية في الفترة من حزيران/يونيه وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، والتي قدرت بما يقرب من ١٨٠ مليون دولار . وللأسف لم تتم الاستجابة حتى الآن إلا بما قيمته ٥٩ مليون دولار تمثل إجمالي المساهمات النقدية والعينية .

وقد قدر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية أن الأمم المتحدة بحاجة عاجلة إلى ١٧,٦ مليون دولار للوفاء بمتطلبات الشتاء في أفغانستان وذلك لمواجهة احتياجات الغذاء وتوفير الوقود والمأوى والخدمات الصحية الأساسية للفئات الأكثر تضررا خلال أشهر الشتاء القارس .

إن وفد بلادي يضم صوته إلى نداء منسق الشؤون الإنسانية السيد إلياسون ، ويحث الدول والمؤسسات الدولية المانحة على تقديم العون اللازم لتخفيف معاناة هذا الشعب وتمكينه من مواجهة الظروف الصعبة الحالية التي يمر بها ، خاصة وأن أجزاء كثيرة من البلاد تواجه جوا شديد الصقيع والقسوة .

إذا انتقلنا من مواجهة الاحتياجات الإنسانية الطارئة فإن هناك حاجة مماثلة إلى تقديم المساعدات من أجل إعادة البناء . وفي هذا الصدد نؤيد الدراسة التي أعدها البنك الإسلامي للتنمية بشأن تعمير أفغانستان في إطار جهود منظمة المؤتمر الإسلامي ، ونعرب عن أهمية تنسيق الجهود بين منظمة المؤتمر الإسلامي مع جهود الأمين العام للأمم المتحدة ، ونحث على مزيد من التعاون بين المنظمتين .

وفي هذا الصدد نؤيد الدور القيادي للأمين العام من أجل العمل على تحقيق استمرار وتعزيز البرامج الإنسانية والمساعدات الاقتصادية المتعلقة بأفغانستان . كما نرى أنه قد يكون من المفيد أن يقوم بإرسال فريق من الخبراء لتقييم ما خلفته الحرب

من تخريب ودمار ، وإعداد تقرير شامل عن خطة متكاملة تتضمن متطلبات البناء وإعادة التأهيل ، على أن يلي ذلك دعوة لمؤتمر للدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية لتقديم مساهماتها وتعبئة الموارد المالية والفنية اللازمة لتنفيذ تلك الخطة .

إننا على ثقة من أن حكومة وشعب أفغانستان سيتمكنان بفضل دعمنا الجماعي من التغلب على التحديات القائمة أمام السلام والتقدم كما أن بلادي من جانبها على أتم استعداد للتعاون والدعم لهذه المهمة الشاقة .

إن مصر تؤيد مشروع القرار الخاص بتقديم المساعدة الدولية الطارئة لتعمير أفغانستان . ونرجو من جميع الأعضاء أن يتضامنوا في المصادقة عليه بتوافق الآراء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط الأعضاء علما أن البت في مشروع القرار A/47/L.25/Rev.1 قد أرجئ إلى موعد لاحق ، سيعلن في اليومية ، من أجل إتاحة الوقت للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة لاستعراض الآثار المترتبة عن مشروع القرار على الميزانية البرنامجية .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠